الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

استخدام المؤشرات المالية في المقارنة بين الأداء المالي للبنوك

– دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

- عبد الحليم قرجع

الأستاذ المشرف:

لحسن دردوري

السنة الجامعية:2018-2019

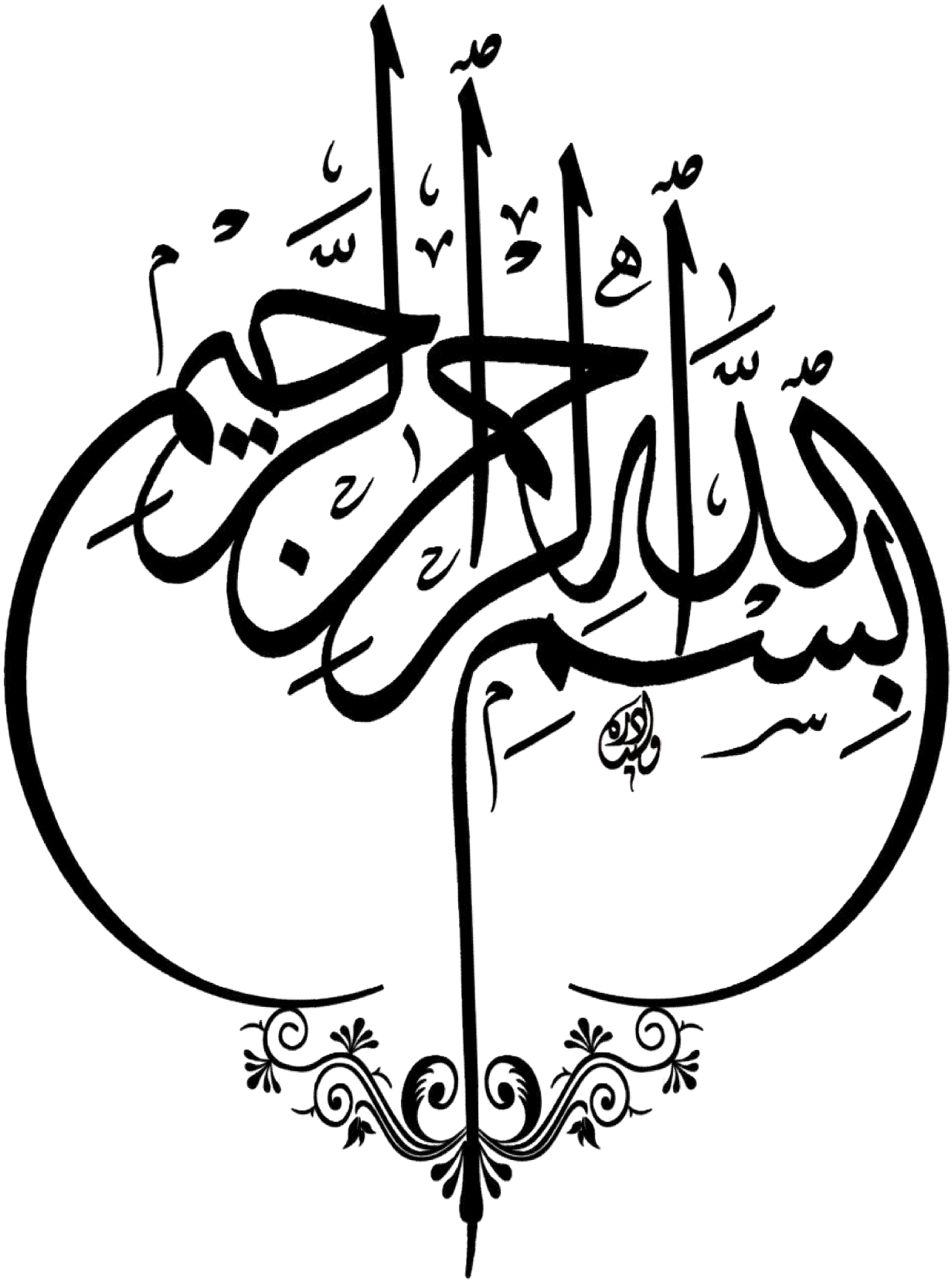
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر أولا إلى المولى عز وجل الذي أعانني وأمدني

بالقدرة وأبلغني مرادي وأتممت بفضله مذكرتي

وهذا من فضل ربي.

أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف دردوري لحسن

لقبوله على تأطير مذكرتي، وعلى المساعدة التي قدمها لي طيلة فترة الإشراف

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني حتى بكلمة

وفي الأخير اشكر كل زملائي الطلبة دفعة 2019/2018 ماستر نقدي وبنكي

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله عليا والحمد لله

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين الكريمين

وإلى أسرتي الصغيرة وأخص بالذكر الولدين عبد الباسط وعقبة والزوجة الكريمة

وإلى كافة الزملاء والأصدقاء قسم مالية وبنوك.

عبد الحليم

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة بالجزائر، تم ذالك باستخدام مجموعة من النسب المالية تندرج ضمن مؤشرات السيولة والربحية والنشاط (توظيف الأموال)، أجريت الدراسة على البنك الخارجي الجزائري الذي يعتبر بنك تقليدي والبنك الإسلامي بنك البركة الجزائري، وذلك خلال الفترة الممتدة مابين(2013-2015)، ولغرض معرفة مدى الإختلاف في الأداء بين النوعين من البنوك تم استخدام متوسطات نسب الأداء لكل من بنك البركة ومتوسطات البنك الخارجي الجزائري.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن بنك البركة يتمتع بسيولة عالية وهو أكثر ربحية من البنك الخارجي الجزائري، في حين أظهرت مؤشرات النشاط أن البنك الخارجي الجزائري أكثر نشاطا من البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي ، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، النسب المالية.

Résumé :

Cette étude visait à évaluer et a comparer les performances financiére des banque islamique et des banque conventionnelles opérant en algérie, à laide d'un groupe de la chute de ratios financiers sous les inducateurs de rentabilité, activité(emploi de l'argant), la luquidité et la solvabilété index, effectué l'étude reposait sur la banque exterieure d'algerie et la banque islamique de al-baraka bank, Au cours de la période(2013-2015), dans le bute connaitre la différance de performance entre les deux type de banque, pour étudiér les defférance entre les moyenne des ratios de performance de al baraka bank et la banque Exterieure d'algerie.

L'étude a révélé un certian nombre de resultats, dont le plus important et que la banque al-baraka bénéficie d'une liquitité élevée et qu'il est plus rentable que la banque Exterieur d'algerie, tandis que les inducateur d'activité montrent les banque conventionnelles est plus actif que les banque islamique.

Mots-clés : la performance financiére, les banque islamiques, les banque conventionnelles, ratios financiers.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
بسملة	
الإهداء	
الشكر	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات والرموز	
المقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية والإسلامية	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية	
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التقليدية	
الفرع الأول: نشأة البنوك التقليدية	
الفرع الثاني: تعريف البنوك التقليدية	
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التقليدية	
الفرع الأول: وظائف البنوك التقليدية	
الفرع الثاني: أهداف البنوك التقليدية	
الفرع الثالث: خصائص البنك التجاري التقليدي	
المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية	
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية	
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية	
الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية	
المطلب الثاني: أهداف وخصائص البنوك الإسلامية	
الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية	
الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية	
المبحث الثالث: ميزانية البنك التقليدي والإسلامي	
المطلب الأول: ميزانية البنك التقليدي	

الفرع الأول: موارد الأموال في البنوك التقليدية	
الفرع الثاني: استخدامات الأموال في البنوك التقليدية	
المطلب الثاني: ميزانية البنك الإسلامي	
الفرع الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	
الفرع الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية	
المطلب الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية	
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	
تمهيد	
المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء المالي	
المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي في البنوك	
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك	
الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك	
المطلب الثاني: أسس تقييم الأداء المالي وعوامل نجاحه	
الفرع الأول: أسس تقييم الأداء المالي	
الفرع الثاني: عوامل نجاح تقييم الأداء المالي	
المطلب الثالث: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك	
المبحث الثاني: استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي	
المطلب الأول: استخدام مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي	
الفرع الأول: رأس مال العامل	
الفرع الثاني: احتياجات رأس مال العامل	
الفرع الثالث: الخزينة	
المطلب الثاني: استخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي	
الفرع الأول: مفهوم النسب المالية	
الفرع الثاني: أنواع النسب المالية	
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	
المبحث الأول: الإطار النظري العام لبنك البركة وبنك الجزائر الخارجي	
المطلب الأول: تعريف بنك البركة الجزائري	
الفرع الأول: نشأة وأهداف بنك البركة	
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة	
المطلب الثاني: تعريف بنك الجزائر الخارجي	

الفرع الأول: نشأة وأهداف بنك الجزائر الخارجي	
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك البركة وبنك الجزائر الخارجي	
المطلب الأول: تقييم أداء بنك البركة الجزائري	
الفرع الأول: نسب السيولة	
الفرع الثاني: نسب الربحية	
الفرع الثالث: نسب النشاط	
المطلب الثاني: تقييم أداء بنك الجزائر الخارجي	
الفرع الأول: نسب السيولة	
الفرع الثاني: نسب الربحية	
الفرع الثالث: نسب النشاط	
المبحث الثالث: المقارنة بين أداء بنك البركة وبنك الجزائر الخارجي	
المطلب الأول: مقارنة أداء البنكين من حيث السيولة	
الفرع الأول: مقارنة نسبة الرصيد النقدي	
الفرع الثاني: مقارنة السيول القانونية	
المطلب الثاني: مقارنة أداء البنكين من حيث الربحية	
الفرع الأول: مقارنة عائد حقوق الملكية	
الفرع الثاني: مقارنة العائد على الأصول	
المطلب الثالث: مقارنة أداء البنكين من حيث النشاط	
الفرع الأول: مقارنة نسبة توظيف الموارد	
الفرع الثاني: مقارنة معدل توظيف الودائع	
خلاصة الفصل	
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	ميزانية البنك التقليدي	
2	ميزانية البنك الإسلامي	
3	توزيع وكالات البركة على المستوى الوطني	
4	نسبة لرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري	
5	نسبة السيولة القانونية لبنك البركة الجزائري	
6	نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري	
7	نسبة العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري	
8	نسبة توظيف الموارد لبنك البركة	
9	معدل توظيف الودائع لبنك البركة	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01		
02		
03		
04		
05		
06		
07		

مقـــدمة

النظام البنكي من الأسس التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي لأي بلد، وتعد فعاليته وسلامته من بين الأسباب الرئيسية لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي لهذا البلد، من خلال الأموال المودعة لدى البنوك يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما تؤدي البنوك التجارية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية وكذالك تسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن، وبالمقابل مواجهة أخطار محتملة والعمل للتقليل منها.

تقع على عاتق البنوك التجارية مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح من المساهمين والدائنين والعمال وغيرهم مما يستدعي قيام تلك البنوك باستخدام عدد من المؤشرات المالية لتقييم أدائها المالي، وذالك للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، ويتطلب ذالك إيجاد مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم ومن هذه الأساليب: استخدام النسب المالية.

يتم استخدام النسب المالية للوقوف على التأثير الفعلي للسياسات والأساليب المعتمدة من قبل البنوك في إدارة كل مواردها المالية واستخداماتها، وانعكاساتها على كل من السيولة والربحية والأمان للتوصل إلى نتائج حول وضعها المالي، ومقارنة تلك النتائج مع نتائج السنوات السابقة، أو مع نتائج لبنوك أخرى مماثلة، وعندها يمكن أن يتحدد لهذه البنوك المركز المالي والموقف الإستراتيجي.

تعتبر البنوك من الدعائم الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق، لذا عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، وبناء على ذالك كان صدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في:14 أ فريل 1990، والذي كان هدفه تهيئة البنوك التجارية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق .

ونتيجة شدة المنافسة بين البنوك أصبح لزاما عليها تطوير أدائها المالي بما يضمن بقائها ومنافساتها، وبعد ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008 سلط الضوء بشكل كبير على البنوك الإسلامية وذالك بإنشاء بنوك إسلامية أو نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية، وقد لاقت هذه البنوك الإسلامية وكذالك الصناعة الإسلامية في البنوك التقليدية رواجا وانتشارا كبيرين عبر أنحاء العالم، نظرا لأدائها وربحيتها الكبيرة، مما جعلنا نهتم بكفاءة وقياس أدائها المالي، مع مقارنته بالبنوك التقليدية.

وقد سارعت الحكومة الجزائرية لدعم البنوك الإسلامية، والسماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لديها لغرض مواجهة مشكلة السيولة التي خلفتها الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد منذ 2014، وتنشط في الجزائر ثلاث بنوك تعتمد الصناعة الإسلامية، كلها خليجية بالدرجة الأولى على غرار فرع الجزائر لمجموعة " البركة " البحرينية، وفرع " بنك الخليج الجزائر" الكويتي،وبنك السلام الإماراتي .

ثانيا: طرح إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

– كيف تساهم المؤشرات المالية في المقارنة بين الأداء المالي للبنوك؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية إشكاليات فرعية :

– ما هي أبرز المؤشرات المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للبنوك؟

– هل الاختلاف في الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يتجلى واضحا في الاختلاف بين نسب السيولة والربحية والنشاط؟

– هل يؤثر الاختلاف في طبيعة العمل المصرفي على مستوى الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؟

– ما هي التنبؤات المستقبلية لأداء البنوك الإسلامية في التنمية المحلية الجزائرية

ثالثا: فرضيات الدراسة

– المؤشرات المالية المستعملة في الأداء المالي تتمثل في بعض النسب المالية الشائعة مثل:

نسب السيولة، ونسب الربحية، نسب النشاط.

– المؤشرات المالية المستعملة تعبر بصدق عن الاختلاف في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وبالتالي إمكانية المقارنة بين أداء البنكين.

– يختلف الأداء المالي في كل من البنوك التقليدية والإسلامية باختلاف مبادئ العمل المصرفي بينهما.

– أصبح أداء البنوك الإسلامية ظاهرة متنامية ومثير للاهتمام وحظي باهتمام إضافي بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

من أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة، تلك المتعلقة بما يلي:

– حيوية الموضوع في حد ذاته باعتباره موضوع متجدد والأبحاث فيه قليلة.

– أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك هو المحرك الأساسي لنشاطها، من خلال رصد نقاط القوة والضعف وتوجيهها بما يخدم إستراتيجية البنك وتحقيق أهدافه، وذلك باستعمال المؤشرات المالية والمتمثلة في بعض النسب المالية الشائعة.

– الاختصاص الدراسي الذي مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع بشكل عام.

خامسا: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة، من خلال جوانب متعددة تتمثل في أهمية استخدام المؤشرات المالية والنسب المالية المختارة لتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر، وأيضا كمحاولة لتحديد نقاط ومواطن الفشل والنجاح للأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية في وقت مبكر للتمكن من اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة ، وبالتالي تقديم التوصيات اللازمة حول هذه النقاط.

سادسا:أهداف الدراسة

- الوقوف على أهم المؤشرات المالية والمتمثلة في بعض النسب المالية المختارة والمستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الجزائر.
- قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية.
- التعرف على مستوى أداء البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر.
- اقتراح التوصيات اللازمة لمعالجة جوانب الضعف والقصور المتعلقة بأداء تلك البنوك.

سابعا: حدود الدراسة

ستتم هذه الدراسة على البنوك التقليدية والإسلامية، حيث تطرقت الدراسة لبنك الجزائر الخارجي وبنك البركة الجزائري، أما الحدود الزمنية فقد تم استخدام التقارير المالية السنوية للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2015 وهي معلومات متاحة على موقع كل بنك.

ثامنا: منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياته، تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة حول البنوك التقليدية والإسلامية والتعرض لميزانيات كل من البنكين وهذا ما تم في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فتناول الإطار العام لتقييم الأداء المالي في البنوك.

كما تم اعتماد أسلوب دراسة حالة مستعينين بالمؤشرات المالية من أجل تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي وبنك البركة الإسلامي والمقارنة بينهما.

ثامنا : الدراسات السابقة

من الضروري عرض أهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي لها علاقة وثيقة وصلة بالموضوع، وقد ساهمت في رسم الأطر الهيكلية والبنائية لنظم تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، ومن هذه الدراسات:

أولا: دراسة عنان فتحي السروجي(2004) مقال نشر في مجلة المنارة المجلد13 العدد02 2007

بعنوان"مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء البنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة(1992-2001) باستخدام تسع نسب مالية مختلفة تندرج تحت نسب السيولة والربحية والنشاط والسوق، وتم استخدام اختبار t للتحقق من وجود فورقات ذات دلالة بين تلك البنوك، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد فورقات ذات دلالات إحصائية في نسب السيولة، أما في نسب الربحية فلا توجد فورقات، أما نسب توظيف الموارد والنسبة السوقية إلى القيمة الدفترية فتبين وجود فورقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، كما توقعت الدراسة أن يكون أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التقليدية بالنسبة للربحية مستقبلا.

ثانيا: دراسة نادية سعودي(2018) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص بنوك.

تحت عنوان: مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء والتعرف على مدى استخدام الأساليب الحديثة-بطاقة الأداء المتوازن- لتقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية عينة الدراسة تتوفر على نظام للرقابة يمتاز بالكفاءة وأن البنوك الجزائرية تستخدم المؤشرات لتقييم أدائها حيث احتلت مؤشرات تقييم الأداء المرتبطة بالمحور المالي المرتبة الأولى وهذا يدل أن البنوك التجارية الجزائرية تتمتع بمستوى أداء مالي مرتفع.

كما حثت الدراسة بضرورة إجراء دورات تكوينية وتدريبية للمسئولين ولمدراء البنوك التجارية الجزائرية في مجال مراقبة التسيير من أجل أن يتمكنوا من التقييم المستمر للأداء، وذلك بالتباع الأساليب المناسبة والفعالة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء والارتقاء به.

ثالثا: دراسة زاهر صبحي بشناق (2011) رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل2001

بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية

- دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق.

أجريت هذه الدراسة على البنوك الوطنية العاملة في فلسطين مثل البنك الإسلامي العربي، في مقابل أربعة بنوك تقليدية هي بنك فلسطين المحدود وبنك الاستثمار الفلسطيني والبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس، وذلك للفترة (2006-2010).

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة منها أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة للسيولة القانونية فهي أقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك التقليدية، كما

أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية ،وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية فقد كانت جميعها على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية،بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على أنها مرتفعة مقارنة بالبنوك التقليدية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة منها ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على تخفض السيولة النقدية لديها من خلال توجيهها إلى الاستثمارات، وان تعمد على استحداث أساليب استثمارية جديدة لزيادة معدلات إيراداتها،وضرورة العمل على تنويع خدماتها المصرفية ،كما تعمل على تفعيل كامل أساليب التمويل الإسلامي ،وعدم تركيز معظم تمويلاتها على صيغة المرابحة فقط،وأن تقوم بتوعية الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية الإسلامية لما له من أثر على استقطاب العملاء، وضرورة تبني فكرة الاندماج بين البنوك الإسلامية لزيادة القدرة على المنافسة أمام البنوك التقليدية مما يساهم في رفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي.

تاسعا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها اهتمت بدراسة ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، كما تنوعت بيئات الدراسات السابقة فمنها ما تم في الأردن و الجزائر ومنها ما تم في فلسطين وتوصلت هذه الدراسات إلى النتائج التالية:

1- أن هناك اختلاف في مؤشرات تقييم الأداء المطبقة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

2- أن البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك السلامية.

3- لا يوجد اختلاف كبير في النتائج المحققة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في جميع مراحلها سواء في صياغة أسئلتها، وكذالك من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

كما تميزت هذه الدراسة عن غيرها في أنها تناولت مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية العاملة في الجزائر باستخدام المؤشرات المالية المتمثلة في النسب المالية.

عاشرا: خطة الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقها مقدمة حيث تضمن الفصل الأول مفاهيم أساسية حول البنوك التقليدية والإسلامية وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية البنوك التقليدية والإسلامية والمبحث الثاني ضم موارد واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية والمبحث الثالث تضمن موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية أما الفصل الثاني فتضمن مفاهيم أساسية حول الأداء المالي وتم تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول

تناول أساسيات تقييم الأداء المالي والمبحث الثاني حول أسس تقييم الأداء المالي وعوامل نجاحه، والمبحث الثالث تناول استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثالث فتضمن الجانب التطبيقي من خلال المقارنة بين الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية باستخدام المؤشرات المالية المتمثلة في النسب المالية، وفي الأخير الخاتمة.

الفصـــل الأول:

الإطار النظري للبنوك التقليدية والإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: ميزانية البنك التقليدي والإسلامي

تمهيد:

تعمل غالبية الدول على تطوير اقتصادها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها، وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها، لذلك تؤدي البنوك التقليدية دورا فعالا وهاما ي هذا المجال، وبما أن الأمة الإسلامية لها اقتصادها المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، كان لابد لها من بنوك إسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية والتي تقدم صيغ مختلفة عن البنوك التقليدية.

لذا سنحاول في هذا الفصل إبراز أهم المفاهيم الأساسية لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية.**
- **المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية.**
- **المبحث الثالث: ميزانية البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.**

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية

تعتبر البنوك التقليدية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي، ويرجع ذالك إلى أهمية الخدمات البنكية التي تقدمها ،والتي تمثل أهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية لأية دولة، لم تعد ذالك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلي أصحاب العجز، لكن أصبحت تقدم أحدث الخدمات تماشيا مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التقليدية

إن حاجة الإنسان إلى أيجاد جهات آمنة لحفظ ممتلكاته وثرواته دفعته إلى إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية.

الفرع الأول: نشأة البنوك التقليدية

ترجع نشأت البنوك التقليدية الحديثة إلى بدايات عصر النهضة الأوروبية في مدن شمال إيطاليا، حيث أدت بوادر الازدهار التجاري والصناعي الكبيرين هناك إلى انتشار خليط متعدد من العملات النقدية المعدنية،وكان مصدر هذا التنوع هو دول أوروبا المجاورة التي كانت تشهد بداية عصر الازدهار الصناعي والتجاري أيضا، وتستخدم موانئ إيطاليا في تنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير، الأمر الذي دعا الصيارفة وصائغي الذهب للمتاجرة في النقود وقبول الودائع ، والقيام بأعمال صرف العملات لإتمام عمليات التبادل التجاري.

ومع اتساع النشاط التجاري أصبح التجار وأصحاب المصانع في حاجة لمبالغ كبيرة من الأموال لتمويل نشاطاتهم ،وفي ذلك الوقت ظهرت أولى المحاولات لتأسيس أول مصرف مرخص في أوروبا ،وذلك بإنشاء (بنك البندقية) عام1157م في مدينة البندقية بإيطاليا،والذي يشير المؤرخون إلى أنه أول مؤسسة أطلق عليها اسم (بنك).[1]

ومنها انتشرت البنوك إلى بقية البلدان الأوروبية كهولندا التي تأسس أول بنك فيها باسم بنك أمستردام عام 1609م،ثم بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م وبنك إنجلترا عام 1694م،وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800م،ثم انتشرت البنوك إلى مختلف أنحاء العالم ،حيث تطورت الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات،حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم.

وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية ،مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات ،فظهرت البنوك المتخصصة، كالبنوك التجارية والبنوك

[1]– محمد الطاهر الهاشمي ،" **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**" ،منشورات جامعة 7 أكتوبر مصراته ليبيا 2010 ، ص66.

الصناعية والزراعية وغيرها ، وقد استدعى التوسع الكبير في أعمال البنوك ودورها الهام في الاقتصاد الوطني إلى إخضاع هذه المؤسسات إلى إشراف الدولة ومراقبتها، فتم تأسيس البنوك المركزية التي توجه وتراقب أعمال الجهاز المصرفي بأكمله باسم الدولة.[1]

الفرع الثاني :تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية، وهي كلمة "BANCO" وتعني المسطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[2].

وهي البنوك التي تزاول الأعمال المصرفية والاعتبارية للمصارف التجارية المعروفة ، والتي حددت وظائفها معظم التشريعات المصرفية ،كقبول الأموال من الجمهور كودائع لأجل أو حين الطلب ،والقيام بكافة التسهيلات المصرفية للعملاء ،كتقدم القروض والسلف لهم بضمانات معينة ،أو خصم الأوراق التجارية المقدمة من العملاء أو تحصيلها نيابة عنهم وكذلك فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير، والتعامل بالنقد الأجنبي بيعا وشراء في الداخل أو مع المصارف الأجنبية في الخارج.

كما عرف البنك التجاري على أنه : مؤسسة مالية تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي،كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وتسهم في وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي ،كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وتسهم في إنشاء المشروعات.

وفي الوقت الذي تقوم فيه المؤسسات التجارية الأخرى بالاعتماد على رأس مالها الخاص للقيام بالعمليات الإنتاجية المختلفة ، فإن البنك التجاري يعتمد على أموال الآخرين في نشاطه،وهذه الأموال هي عبارة عن الأموال التي ترد إلى المصرف في شكل ودائع، إذ لا يشكل رأس المال الخاص بالبنك التقليدي إلا نسبة صغيرة من إجمالي الأموال التي يقوم البنك بتوظيفها[3]

وبالتالي فإن التعريف المختار والشامل للبنوك التجارية هي" أنها نوع من المؤسسات المالية يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيط بين الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين لديهم عجز في الأموال" .

---

[1]– زهير الحدرب ،لئي وديان ، "**محاسبة البنوك**"، دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان 2001 ،ص 12.

[2]– شاكر القزويني ،"**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية الجزائر،1992 ص4.

[3]– محمد الطاهر الهاشمي ،" **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**"،مرجع سابق،ص 64.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية

تمارس البنوك التقليدية العديد من الوظائف، كما تسعى إلى تحقيق عدة أهداف في مقدمتها هدف تعظيم الأرباح إضافة إلى تقديم التمويل الضروري للاقتصاد الوطني، وذلك ما سنبينه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين: الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة.

أولا –الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

وتتمثل فيما يلي:

1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها.

2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين الربحية والسيولة والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي[1]:

أ- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية.

ب- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.

ت- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء ا لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

ث- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية.

ج- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

ح- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.

خ- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

د- المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة.

ثانيا– الوظائف الحديثة للبنوك التجارية :

تشمل الوظائف الحديثة ما يلي[2]:

1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين : من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين ومنه تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل.

1- رشاد العصار ، رياض الحلبي ، "**النقود والبنوك** "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، بيروت 2000 ،ص 70.

2- عياش زبير،" **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**"رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم البواقي، معهد العلوم الاقتصادية 2007،ص ص27-28.

2- وظيفة تسيير وسائل الدفع: هذه الوظيفة عرفت كوظيفة أساسية ابتداء من القرن الثامن عشر، وقد زادت أهمية هذه الوظيفة نظرا للتطور التقني والعلمي وظهور عمليات مصرفية جديدة، تأخذ على إثرها البنوك عملات على كل عملية تقوم بها.

3- وظيفة الوساطة: وهذه الوظيفة لها صلة وثيقة ومباشرة بطبيعة الودائع المستلمة، وتتمثل في:

- تحويل أحجام رؤوس الأموال : انطلاقا من موارد بسيطة للمدخرين يمكن تمويل مشاريع ضخمة وبقروض هامة.

- تحويل الوضعية المالية للبنك: تحويلها من حالة عدم وجود السيولة إلى حالة السيولة، فالإقراض يحول البنوك إلى وضع أقل سيولة، ولكن مسيرو البنوك يعتمدون على ودائع المدخرين الصغار (تحت الطلب) للرجوع إلى وضعية السيولة التامة.

- تعظيم المردودية والتقليل من الخطر: إن منح القروض يعتبر خطر يهدد البنك ، وتحليل الأخطار يقلل من خطر الإقراض ويعظم المرد ودية.

4- وظيفة التأمين: بواسطة هذه الوظيفة تضمن البنوك المزيد من الموارد وكذلك المزيد من الزبائن،ووظيفة التأمين التي يقوم بها البنك قد تصاحب وظيفة منح القروض إذ يشترط البنك على زبونه التأمين على مشروعه من أجل الحصول على القرض.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

إن قيام البنوك التجارية بوظيفة الوساطة المالية المبنية على المتاجرة في الديون من خلال قبول الودائع وتقديم التمويل الداخلي والخارجي والإسهام في تنمية الادخار والاستثمار المالي ، إنما تسعى لتحقيق هدفها الأساسي كمؤسسة تجارية والمتمثل في الحصول على أقصى عائد ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة

وعلى العموم يمكن تقسيم أهداف البنك التجاري إلى:[1]

أولا-أهداف عامة: وهي تلك الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

ثانيا-أهداف وظيفية: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية، مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء، اختيار العمالة، وغيرها.

[1] محمد سمير أحمد،" **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**"، دار المسيرة ، عمان 2009، ص120.

كما يمكن تقسيم أهداف البنك التجاري إلى:[1]

أولا–أهداف عامة:وتتركز على القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.

ثانيا–أهداف فرعية: وتتمثل في:

• **تحقيق الأمان:** يقصد بتحقيق الأمان العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال أو الانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في نشاط البنك.

• **الخدمة:** يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.

• **النمو:** وهو يرتكز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

إضافة إلى هذه الأهداف، فالبنك التجاري يسعى إلى جملة من الأهداف، نذكر منها:

– تحقيق أقصى ربحية.

– تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة.

– تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك.

وفيما يلي تفصيل لأهم الأهداف:

أولا: الربحية

تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح للملاك ويعني تحقيق أرباح للبنك، أي أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه حيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

- ✓ الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية(وهي الفوائد الدائنة).
- ✓ العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- ✓ الأتعاب المقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك كقيامها بتقديم استشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- ✓ الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- ✓ إيرادات أخرى وتشمل الإرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

[1] محمد سمير أحمد،" **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**"، نفس المرجع السابق، ص121

- ✓ الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين(فوائد مدينة).
- ✓ العمولات المدينة التي يدفعها البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.

ويتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع أي أن أرباح تلك البنوك أكثرا تأثرا بالتغيرات في إيراداتها مع منشآت الأعمال الأخرى[1].

معنى ذلك أنه كلما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر والعكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر.

ثانيا: السيولة

تعني سيولة أي أصل من الأصول، سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة وفي القطاع المصرفي يعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مواجهة طلبات السحب للعملاء[2].

وتعتمد السيولة على:[3]

• **مدى ثبات الودائع:** كلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة أكبر.

• **قصر مدى التسهيلات الائتمانية:** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير.

[1] سامر جلدة ،" **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2009،ص19.

[2]– عياش زبير،" **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**" مرجع سبق ذكره، ص12

[3]– مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة استكمال لمتطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران،2011–2012 ص 05.

ثالثا: الأمان

يتميز رأس مال البنوك التقليدية بالصغر، ويقصد بالأمان، الأمان المتوفر لطرفين هما[1] :

- المودعين.
- البنك.

فأما أمان المدعين، على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، إذ يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري، فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك الصغير نسبيا ولا يمثل سوى 10% من إجمالي الأصول لذالك يجب ألا تتجاوز خسائر النشاط المصرفي هذا الحد لأنها قد تأخذ جزءا من أموال المودعين.[2]

أما بالنسبة لأمان البنك، فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة، ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن.

إن ما نستخلصه من الأهداف الثلاثة للبنوك التقليدية هو وجود تعارض واضح بين هذه الأهداف فتحقيق هدف السيولة معناه الاحتفاظ بجزء أكبر من الموارد المالية في شكل نقدي، وبالتالي التراجع عن التوسع في الاستثمار و زيادة منح القروض، وبالتالي عدم تحقيق معدلات أعلى من الربحية، وهو عامل سلبي على هدف الربحية والعكس صحيح، إذا أراد البنك التوسع في عملية الاستثمار ومنح القروض فهذا سيؤدي إلى التأثير على هدف السيولة، وبالتالي فإن هناك تعارض بين أهداف البنوك التقليدية .

ولإحداث التوازن والتوافق بين الأهداف لابد أن تلتزم وتتقيد البنوك التقليدية بتوجيهات البنك المركزي، خصوصا في جانب توفير السيولة لمواجهة طلبات المودعين.

ومنه يمكننا القول أن الربحية هي الهدف الرئيسي للبنوك التقليدية، بينما السيولة والأمان هما شرطان أو عاملان لتحقيق هدف الربحية[3].

المطلب الثالث: خصائص البنك التجاري التقليدي:

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص:

❖ تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من

---

[1] – منير إبراهيم هندي،" **إدارة البنوك التجارية– مدخل إتخاذ القرارات**" المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية 1997 ص93.

[2] – مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"،مرجع سابق ص50.

[3] أبو عتروس عبد الحق ،" **الوجيز في البنوك التجارية**" بهاء الدين للنشر والتوزيع قسنطينة الجزائر ، 2000، 15ص.

شخص لآخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، ويكون ذلك بناءا على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم، فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع.

- ❖ من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها وبهذا العمل تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.
- ❖ تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية،
- ❖ ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية، حيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من الاستثمار في الأصول الحقيقية، إلا بالقدر الذي تفرضه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة (مباني، أثاث).
- ❖ وأهم ما تختص به البنوك التجارية هي خلق وامتصاص النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن.
- ❖ ما يميز البنوك التجارية هو قيامها بعمليات الائتمان القصيرة الأجل دون غيرها من البنوك الأخرى .

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

جاءت نشأة البنوك الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي، بعيدا عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة، إذ يعد تحريم الربا السبب الرئيسي لنشوء البنوك الإسلامية، و تحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية.

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية نتيجة للصحوة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا، كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

يعود ظهور البنوك الإسلامية إلي عام(1940) عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذ تطبيقيا إلا في مصر مع بداية الستينات، إذ بدأت التجربة في عام (1963) ثم ما لبثت أن انتهت في عام (1967) وقد تمثلت التجربة في أنشاء بنك الادخار المحلي يعمل وفق الشريعة الإسلامية، إذ لم يكن البنك يدفع أي فوائد على الودائع وفي الوقت نفسه لا يتعاط أي فوائد على القروض التي يمنحها للمودعين، وكان الهدف الرئيسي من هذه التجربة تعبئة الجماهير الإسلامية لتشارك في عملية تكوين رأس المال الذي أستخدم في تمويل المشروعات، أما توزيع العوائد على المساهمين فقد كان يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

وقد أنشأ أول بنك إسلامي حكومي في مصر وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي تأسس في عام 1971م، إذ يقوم هذا البنك بأخذ الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوزع أرباحها على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمار[1] .

وجاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء بنوك إسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي أنعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية عام 1972، إذ نص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي، وفي عام 1974 أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله في عام 1975، ليكون أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو

[1]– حيدر يونس الموسوي ،"**المصارف الإسلامية** "،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن 2011 ص24.

في أساليبها ووسائلها، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية، وأعقبه بنك دبي الإسلامي في عام 1975، ليصبح أول بنك إسلامي ينشئه الأفراد، ثم توالى إنشاء البنوك الإسلامية ليصل عددها إلى 100 بنك في نهاية عقد الثمانينات، وفي سنة 1996 وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية 192 مصرف ومؤسسة تمويلية موزعة على 34 دولة[1].

ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الشرعية الإسلامية لتصل إلي 267 مصرفا منتشرة في 48 دولة على مستوى العالم ،بحجم أعمال تزيد عن 250مليار دولار ،طبقا لإحصائية المجلس العام للبنوك الإسلامية في سبتمبر 2003، يضاف إلى هذه القيم فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم.[2]

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تنطلق من مبدأ مفاده: أن المال مال الله وأن البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلي ما يرضي الله، في خدمة عباد الله فليس الفرد حر حرية مطلقة يفعل في ماله ما يشاء والملكية الحقيقية هي لله خالق كل شيء لذلك فالبنك الإسلامي لابد أن يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية التي توجه المال لخدمة المجتمع أولا، وهو بهذا الالتزام يحقق دائما النجاح، لأن الله تعالى قد أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة ووضع لنا من الشريعة ما تصلح به الدنيا والآخرة.

هذا وقد عرف العديد من الباحثين البنك الإسلامي بعدة تعريفات، منها[3]:

- **أولا:** هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.
- **ثانيا:** عرف البنك الإسلامي أنه "مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي".
- **ثالثا:** هو" كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد، أخذا أو إعطاء

كما عرفها رائد فكرة التجربة المصرفية الإسلامية الدكتور أحمد النجار: هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به المصارف من وظائف في تسيير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية

[1]– حيدر يونس الموسوي،" **المصارف الإسلامية**" ،نفس المرجع ،ص25.

[2]– محمد سليم وهبة ، كامل حسين كلاكش ،"**المصارف الإسلامية**"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2011 ص 14.

[3]– حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، "**إدارة المصارف الإسلامية**" مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ،دار وائل للنشر ،2010 ص 109.

فيه، وتقوم بتوظيف أموالها برشد السبل بما يحقق كل النفع للمجتمع أولا وقبل كل شيء، وهي اجتماعية لأنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، فضلا عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلي أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية .[1]

من خلال ما تم عرضه من التعريفات، يمكن القول أن البنوك الإسلامية لا تتوقف تسميتها بذلك لكونها لا تتعامل بالفائدة، لأنه لو كان الأمر كذالك فإنه من الأجدر أن تسمى ببنوك لا تتعامل بالفائدة وكفا وإنما لابد أن تتبنى في جميع معاملاتها الأسس والضوابط الشرعية.

وعليه فإن التعريف الشامل للبنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية، تسعى إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا، أخذا أو عطاء، وتحقق التنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع الإسلامي.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف، وتتميز بمجموعة من الخصائص، تجعلها بديلا أمثلا للنظام المصرفي التقليدي تميزها عن غيرها من البنوك.

الفرع الأول– أهداف البنوك الإسلامية:

من أجل تحقيق رسالة البنك الشرعي الإسلامي فإن هناك العديد من الأهداف التي تسعي إلي تحقيقها.

أولا: الأهداف المالية

انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي[2]:

أ– جذب الودائع وتنميتها:

يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك

[1]– محد الطاهر الهاشمي،"**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية** "،مصدر سابق ،ص122.–123.

[2]– محمد سليم وهبة ، كامل حسين كلاكش،" **المصارف الإسلامية**" مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2011، ص 19–20.

الإسلامي سواء كانت في صورة وداع استثمار بنوعيها، المطلقة والمقيدة، أو ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

ب- استثمار الأموال:

يمثل استثمار الأموال الشق الثاني في عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.

ج- تحقيق الأرباح:

الأرباح هي المحصلة الناتجة عن نشاط البنك الشرعي الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، يضاف إلي هذا أن زيادة أربح البنك تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.

والبنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق، وليكون دليلا علي نجاح العمل المصرفي الشرعي الإسلامي

ثانيا: أهداف خاصة بالمتعاملين

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي على النحو التالي:[1]

أ- تقديم الخدمات المصرفية:

إن نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، يعد نجاحا للبنوك الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.

ب- توفير التمويل للمستثمرين:

يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق(المحلية، الإقليمية، الدولية).

ج- توفير الأمان للمودعين:

[1]- مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مرجع سابق، ص28.

من أهم عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين فيها، ومن أهم عناصر الثقة هو توفر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة .وتستخدم السيولة النقدية في البنوك للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية، واحتياجات البنك التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين من ناحية ثانية.

ثالثا: أهداف داخلية

للبنوك الإسلامية العد يد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها، منها:[1]

أ- **تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، إذ لابد من توفر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، والذي يجب أن تتوفر فيه الخبرة المصرفية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري في البنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

ب- **تحقيق معدل نمو:** تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا البنوك حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة.

وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لا بد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك ليمكنها من الاستمرار والمنافسة في السوق.

ج- الانتشار جغرافيا واجتماعيا: لتستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفة والاستثمارية للمتعاملين، لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

رابعا: أهداف ابتكارية

تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على جذب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية الجارية أو المستثمرين وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي:

أ- **إبتكار صيغ للتمويل:** لمواجهة منافسة البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين كان علي البنوك الإسلامية أن تجتهد لتوفير التمويل اللازم لمشاريعها المختلفة، ولتحقيق ذلك سعت لابتكار الصيغ الاستثمارية الشرعية الإسلامية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مرجع سبق ذكره 28.-

ب- إبتكار وتطوير الخدمات المصرفية: على البنوك الإسلامية أن تعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية . وتقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن.

خامسا: أهداف اجتماعية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة الخاصة، فمن خلال صناديق الزكاة تعمل البنوك على تنظيم جباية الزكاة سواء من ناتج نشاطها أومن المال الذي يملكه البنك أو المودع لديه . فإنه يعمل على إحياء فريضة الزكاة وروح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة ،وتقوم البنوك الإسلامية برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم، وتقديم الإعانات والدعم للطبقات الفقيرة، وكذلك توفير سبل الحياة الكريمة لغير القادرين، فضلا عن إقامة المشروعات الاجتماعية الأخرى اللازمة للمجتمع وإقراضهم القروض الحسنة.

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي خصائص تميزه عن غيره من البنوك الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:[1]

1- استبعاد الفوائد الربوية:

إن أول ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله، وخاصة نظام الفوائد الربوية، وبذالك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي، ولا يتناقض معها، وتبذل قصارى جهودها من أجل تعبئة أقصى قدر من المدخرات المكتنزة مستندة بذلك إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه لما يتضمنه الاكتناز من عدم الانتفاع من الموارد،بهدف تأمين الانتفاع الاقتصادي من الموارد وبما يحقق عائدا لأصحابها وللمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية.

الإسلام حرم الربا، بل أن الله لم يعلن الحرب بلفظها في القرآن كله إلا على آكل الربا، ومن هنا أخذ البنك يعتمد الإسلامي الصفة العقدية.

2- الاستثمار في المشاريع الحلال:

البنك الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، ولما كان للبنك الإسلامي الصفة التنموية والصفة الاستثمارية فإنه يوجه نشاطه إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فيتحقق بذلك النفع

[1]- حيدر يونس الموسوي ،"**المصارف الإسلامية** "،مرجع سابق ص35.

العام للمجتمع ولمساهميه ولأصحاب الودائع لديه، إن اعتماد البنك الإسلامي لصيغ المشاركات العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالتي الربح أو الخسارة تجعل نشاطه مميز كل التمييز عن النظام الربوي الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون مراعاة لطبيعة المشروعات التي ستوظف فيها إن كانت نافعة للإنسان أو ضارة . في حين تخضع أعمال البنك الإسلامي لقواعد الحلال والحرام في الإسلام والتي تستهدف الحاجات الأساسية للمجتمع ومصالحه العليا فينشط عملية التنمية في المجتمع وهو يحاول توظيف كل موارده لتحقيق هذه الغاية وإيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع.

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين، وهذا ما يميز البنك الإسلامي بالصفة الاجتماعية.

إن البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم البنك الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي، وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.

ويبرز دور البنك الإسلامي في التنمية الاجتماعية وتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع إخراجه للزكاة وتوجيهها إلي مصارفها الشرعية أي للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع لا لسد حاجياتها العاجلة، بل لغناء نفسها بنفسها بحيث يكون لها مصدر دخل ثابت يمنعها عن طلب المساعدة من غيرها.

وفي إطار سياسته التنموية والاستثمارية يقوم البنك الإسلامي بإنشاء بعض المشاريع والمؤسسات الاقتصادية بهدف توفير مناصب جديدة للشعل وتحقيق رفاهية المجتمع إلى جانب تحقيق الربح.

4- لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم أنه يبقى هدفا أساسيا لها ولكنه في نفس الوقت ليس الهدف الوحيد لها.

المبحث الثالث: ميزانية البنك التقليدي و البنك الإسلامي.

لدراسة ميزانية كل من البنك التقليدي والبنك الإسلامي، يستلزم التطرق لكل من موارد واستخدامات الأموال لكلا البنكين كل على حدا.

المطلب الأول: موارد واستخدامات الأموال في البنك التقليدي

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التقليدي من دراسة عناصر الأصول والخصوم في الميزانية، وهذه الأخيرة تعبر عن المركز المالي للبنك في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله والمتعاملين معه.

الفرع الأول: موارد البنوك التقليدية

يقصد بموارد البنك أو مصادر الأموال: جميع الأموال التي تتوفر تحت تصرف البنك لاستخدامها في أعماله أو توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة و من أهم هذه المصادر:

- حقوق الملكية(رأس المال والاحتياطات والأرباح المرحلة)
- الأموال المودعة لدى البنك من الأفراد والمؤسسات المختلفة
- الأموال التي يقترضها البنك من البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

وموارد البنك تعتبر(خصوم) أو التزامات عليه، واستخداماتها تعتبر(أصول) أو موجودات لديه.

ومن هاذين الجانبين – الأصول والخصوم – تتكون ميزانية البنك التجاري التقليدي التي تعكس طبيعة المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة وتحدد حجم النشاط ونوعيته.

وفيما يلي نموذجا لميزانية بنك تجاري تقليدي: (مصادر واستخدامات الأموال)

جدول(01): ميزانية البنك التجاري

استخدامات الأموال(الأصول)	مصادر الأموال (خصوم)
❖ الأرصدة النقدية الحاضرة:	❖ رأس المال المدفوع.
- نقود حاضرة بخزينة البنك	❖ الاحتياطات.
- أرصدة لدى البنك المركزي	❖ ودائع الادخار
- أرصدة لدى البنوك الأخرى	❖ حسابات البنوك والمراسلين
❖ أوراق مخصومة:	❖ شيكات وحوالات مستحقة
- أوراق تجارية.	❖ الودائع
- أذون خزانة.	- ودائع لأجل
❖ حسابات البنوك والمراسلين:	- ودائع توفير
❖ أوراق مالية واستثمارات:	- حسابات جارية
- سندات حكومية.	❖ خصوم أخرى.
- أوراق مالية.	
❖ قروض وسلفيات.	
❖ أصول أخرى.	

المصدر: عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية الجزائر،2000 ، ص15.

ويمكن تفصيل مصادر أموال البنك التقليدي كما يلي[1]:

أولا: المصادر الداخلية أو الذاتية

ويطلق عليها أيضا حقوق الملكية، ويقصد بها الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها البنك، وهي المصادر التي يعتمد عليها البنك في بدء نشاطه، ويستمر دورها مع اتساع نشاط البنك وتنوع عملياته، فهي تبدأ برأس مال البنك، ثم يضاف إليه ما يحتجز من أرباح وما يحدد من احتياطيات بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من المخصصات، وتتمثل أهم موارد البنك الداخلية فيما يلي:

1- رأس المال المدفوع:

ويتمثل في مجموع المبالغ التي دفعها أصحاب البنك والمساهمون في تكوين رأس ماله، وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه حتى يبدأ في ممارسة نشاطه، بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك من موظفين وأثاث ومعدات وأجهزة وأدوات ومطبوعات مختلفة وغيرها.

ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس ولكنه يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي في الفترة الأولى من عمر البنك، حيث لا تكون الموارد الأخرى – خاصة الودائع- قد تدفقت إلى البنك بعد، ومن ثم يجب أن يتاح جانب من رأس المال لتمويل بعض العمليات كنماذج بهدف إثبات الوجود الحقيقي في السوق المصرفي، ولا يتوقف هذا الدور التمويلي لرأس المال بانتهاء السنة الأولى من عمر البنك، بل يظل رأس المال مع غيره من الموارد الذاتية مطلوبا لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل، ومن ثم تنشأ الحاجة إلى زيادة رأس المال .

2- الاحتياطات

الاحتياطات مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي، وبالتالي فهي حق من حقوق الملكية – مثل رأس المال- وتنظم التشريعات المصرفية هذا المصدر وتضع نسبا وحدودا له وكيفية استقطاعه والتصرف فيه، وقد أضحت الاحتياطيات مصدرا مهما للتمويل، نظرا للمرونة التي يتميز بها هذا المصدر عن رأس المال، حيث يمكن الإضافة إليه أو الخصم منه سنويا، ويتم تصنيف الاحتياطيات إلى:

- احتياطي قانوني: ويكون البنك ملزم بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة.
- احتياطي خاص: وهو احتياطي يقوم البنك بتكوينه اختياري، بهدف دعم مركزه المالي وزيادة ثقة عملائه فيه.

[1]- شوقي بورقبة ،"**التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**"،الطبعة الأولى ، دار عالم الكتب الحديث ، الأردن2013 ص ص61-64.

3- المخصصات:

وهي مبالغ تقتطع من الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكن قد لا يكون معلوم وقت الحدوث، أو مقداره بدقة، لذلك تعامل المخصصات على أنها تحميل على الأرباح مثلما تعامل المصروفات والخسائر.

والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد، ويتم تكوين المخصصات في العادة لتعديل قيمة الأصول وجعلها مماثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية، وتختلف نسبة المخصصات المستقطعة من الأرباح حسب ظروف كل بنك، ومن أمثلة المخصصات (مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الضرائب.....).

4- الأرباح المحتجزة:

يقصد بالأرباح المحتجزة: الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد استقطاع الاحتياطيات والمخصصات، وتضم الأرباح المحتجزة إلى الأرباح المرحلة من سنوات سابقة، ويمكن توزيعها على شكل أسهم مساهمة بموجب قرار من الجمعية العمومية للبنك.

ثانيا: المصادر الخارجية

وهذه المصادر تنقسم دورها على الأقسام الآتية:

1- الودائع:

وتنقسم الودائع إلى ثلاث أنواع:[1]

1-1 الودائع الجارية:

الودائع الجارية تشكل مصدرا أساسيا لسيولة البنك، فكلما زادت نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع كان على البنك أن يعطي اهتماما لاعتبار السيولة، وذلك لزيادة احتمالات السحب والطلبات غير المتوقعة، وعلى العكس من ذلك كلما كانت نسبة الودائع الثابتة أكبر من نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع اطمأن البنك أكثر لمركز سيولته حيث يمكنه توجيه جزء أكبر من موارده نحو القروض والاستثمارات المختلفة .

1-2-الودائع الثابتة: سميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب أي جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها، وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية.

[1] - الزبيدي حمزة ،"**إدارة المصارف**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ،2002، ص ص106-107.

وهي الودائع التي تتصف حركتها بالثبات والاستقرار مدة من الزمن، بعكس الودائع الجارية، ويمكن تصنيف الودائع الثابتة إلى:[1]

- **ودائع لأجل:** وهي الودائع التي لا يسمح لمودعها السحب منها إلا بعد انقضاء فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين البنك والمودع (وهي في الغالب تمتد من أسبوع إلي خمس سنوات) وذلك مقابل فائدة يدفعها البنك للمودع، إما بشكل دوري أو في نهاية أجل الإيداع، ويتحدد سعر الفائدة على الوديعة بناء على عدة عوامل أهمها:

- حاجة البنك للأموال .
- الظروف الاقتصادية للدولة.
- مدة بقاء الوديعة لدى البنك.

- **ودائع بإخطار:** وهي ودائع لا يسمح للمودع السحب منها جزئيا أو كليا إلا بعد إخطار البنك بفترة معينة، عادة لا تقل عن خمسة عشر يوما، ويقوم البنك بدفع فائدة عن هذه الودائع كما هو الحال للوديع الآجلة.

1-3- ودائع التوفير(حسابات الادخار):

وهي ودائع تودع لدي البنوك التجارية، مقابل الحصول على فائدة، ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد وتثبت فيها دفعات الإيداع والسحب، فهي قابلة للسحب في حدود معينة وإذا رغب المودع سحب مبالغ أكبر يجب عليه إبلاغ البنك قبل السحب بمدة يحددها نظام البنك.

2- سندات الدين الطويل الأجل:

وهي من المصادر الحديثة للتمويل، ويصدرها البنك التقليدي ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة.

3- الاقتراض من البنوك ومن البنك المركزي:

غالبا ما تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي عند حاجتها لتمويل عمليات مصرفية لا تكفي مواردها الذاتية المتاحة لتمويلها.

وتفضل البنوك التجارية التقليدية الاقتراض من بعضها البعض قبل لجوئها إلى البنك المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تكون في أغلب الأحيان قصيرة الأجل وتسترد عند الطلب.

وفي حالة عجز أحد البنوك تلبية طلب الاقتراض المقدم إليه من البنوك الأخرى فإنه سيلجأ إلى البنك المركزي بوصفه(المقرض الأخير) للبنوك. ويكون ذلك بحسب الأحوال والأوضاع لاقتصادية والنقدية السائدة،

[1]- سامر جلدة،"**البنوك التجارية**"، الطبعة الأولى ، دار أسامة، عمان ،2009، ص112.

فيستجيب لطلبات الإقراض في حالة رغبته في تنشيط الوضع الاقتصادي . وعلى العكس فإنه يمتنع عن التوسع في الاستجابة لطلبات الإقراض المقدمة من البنوك التجارية عند حدوث التضخم أو بوادره، وذلك للحد من التضخم.

وتجدر الإشارة إلى أن المصدر الأساسي لموارد البنك التقليدي يتمثل في الودائع بأنواعها المختلفة، أما الاقتراض من البنوك التجارية التقليدية أو من البنك المركزي فإنها موارد قليلة مقارنة بالودائع.

الفرع الثاني: استخدام الأموال في البنك التقليدي

يعكس جانب الأصول في ميزانية البنك التقليدي الأوجه المختلفة لاستخدامات البنوك التجارية لمواردها المتاحة في سبيل تحقيق أقصى الأرباح عن طريق استثمارها في مختلف المجالات التي تدر عليها عوائد مناسبة، والتي في مقدمتها القروض التي يمنحها البنك التجاري لعملائه، ثم الاستثمار في مختلف الأصول المالية في السوقين المالي والنقدي، بالإضافة إلى العملات والعوائد التي يحصل عليها البنك لقاء خدماته وتسهيلاته المصرفية التي يقدمها للآخرين.

وحتى تتمكن إدارة البنك من تحقيق الأهداف المرجوة عليها أن تتبع سياسات تمكنها من التوفيق بين الربحية والسيولة مع وجود مستوى مرض من الأمان.

وفيما يلي نورد أهم استخدامات الأموال بالبنك التقليدي:

أولا: إدارة متطلبات السيولة بالبنك

تتسم البنوك التجارية بثلاث صفات رئيسية تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات (بالربحية والسيولة والأمان)، وترجع أهمية تلك الصفات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية للبنوك التجارية والمتمثلة في قبول الودائع، وتقديم القروض، والاستثمار في الأوراق المالية .

ويرتبط معيار الربحية بعلاقة عكسية مع معيار السيولة، لذا تقع على إدارة البنك مهمة التوفيق بين الربحية التي يسعى إليها البنك، والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها، وذلك لأن المبدأ العام في هذا الخصوص يؤكد على أنه كلما انخفضت سيولة الأصل ارتفعت ربحيته، والعكس صحيح.

ومن أجل تحقيق متطلبات السيولة تعمل إدارة البنك على توجيه الأموال المتاحة لديها إلى الوظائف التالية:

1- تكوين الأرصدة النقدية:

تتكون الأرصدة النقدية في البنوك التقليدية من (النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها في خزينته، والأرصدة التي يحتفظ بها كودائع تحت الطلب لدى البنوك الأخرى، بالإضافة إلى الأرصدة التي يحتفظ بها في

شكل احتياطات نقدية لدى البنك المركزي)، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة لتسيير عملياته المختلفة، ومواجهة عمليات السحب من الودائع. كما أن البنوك إضافة إلى ذلك ملزمة قانونا بالاحتفاظ بجزء من أرصدتها النقدية في صورة احتياطات نقدية قانونية لدى البنك المركزي، ويحدد البنك المركزي حجم هذه الاحتياطات كنسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك التجاري التقليدي.

والهدف الأساسي من تكوين الاحتياطي النقدي القانوني هو ضمان حقوق المودعين (بتوفيرالسيولة) اللازمة لمواجهة التزاماتهم تجاه البنك، ويعمل البنك المركزي على تغيير نسبة الاحتياطي القانوني بحسب ظروف الوضع الاقتصادي، (أي حالة التضخم أو حالة الركود).

والأرصدة النقدية أصول ذات سيولة تامة ولا تدر أية عوائد، كما أن البنك لا يتقاضى أية عوائد على احتياطاته النقدية القانونية المحتفظ بها لدى البنك المركزي.

2- المستحقات على البنوك:

تتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة، وكذالك الأوراق المالية الأخرى كالأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات غير الحكومية المختلفة.

واستثمار جزء من موارد البنك التجاري في مثل هذا النوع من الأوراق التجارية يحقق لها عائدا مرتفعا نسبيا، مع كون هذه الأوراق ذات سيولة منخفضة مقارنة بالكمبيلات التجارية أو السندات الإذنية.

1- الحوالات المخصومة

تتمثل الحوالات المخصومة في أذونات الخزانة والكمبيالات التجارية، وفي السندات الإذنية وتتميز هذه الأصول المالية بسيولتها المرتفعة نسبيا بالقياس مع الأسهم والسندات.

تستمد حوالات الخزينة سيولتها من الضمانات الحكومية بتحويلها إلى نقود سائلة تماما حال استحقاقها أو حتى قبل موعد استحقاقها عن طريق خصمها لدى البنك المركزي.

أما الأوراق التجارية المخصومة من قبل البنوك التجارية فإنها تتخذ اتجاها عكسيا لاتجاه حوالات الخزينة، إذ أن خصم الأوراق التجارية يعنى تحويل هذه الأوراق إلى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين من قيمتها لقاء تسديد البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها – أي عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق الفعلي.

ثانيا: توظيف الأموال في الاستثمارات

تشير استخدامات الأموال في ميزانية البنك التجاري إلى مختلف وجوه استعمال موارده وتتمثل في:

1- تقديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية:

تحتل القروض المرتبة الأولى في استثمارات البنك التقليدي، لأنها تمثل الاستثمار الأكبر عائدا وربحية، وهذا يتناسب مع سيولتها المنخفضة أكثر من غيرها من بقية الأصول، لذلك تستثمر البنوك التقليدية جزءا كبيرا من مواردها في مجال القروض. ويمثل الربح الهدف الأساسي إن لم يكن الهدف الوحيد من الاستثمار فيها.

والفرق الأساسي بين القروض والسلف يتمثل في أن الأولى عبارة عن(مبلغ من المال يقدمه البنك على شكل قرض يحصل عليه المقترض بمجرد الاتفاق بينه وبين البنك على مقدار القرض وموعد سداده). في حين أن السلفة تمثل التزاما من البنك إلى الحاصل عليها بالسحب منه في حدود المبلغ المصرح به، وفضلا عن ذلك فإن هناك نوعا آخر من الإقراض قصير الأجل يعرف (التسهيلات الإئتمانية) القائمة على أساس الاعتمادات المستندية التي يقدمها المقترض للبنك فيقوم البنك – بالاستناد عليها- بفتح حساب جار لصاحبها، وغالبا ما تكون هذه المستندات مرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير.

2- المساهمة في خلق الائتمان:

تسعى البنوك التقليدية إلى تنمية حجم الأموال المودعة لديها، فتعمل على جذب المزيد من المدخرات من خلال المنافسة السعرية وجودة الخدمات حتى تنمي (الودائع الأولية)، كما أنها تعمل على توليد (ودائع مشتقة) من خلال إعادة الإقراض أو ما يعرف ب(خلق الائتمان) والذي يتمثل في أن البنك عندما يتلقى وديعة حقيقية أولية يحتجز جزء منها كاحتياطي نقدي(قانوني واختياري) والباقي يقوم بالتصرف فيه بإعادة إقراضه أو استثماره، محققا بذالك ربحا إضافيا من فوائض القروض وعوائد الاستثمارات.

ويكمن جوهر عملية خلق الائتمان في أن الأموال المقرضة من الودائع ستعود إلى البنك مرة أخرى كوديعة وتسمى(وديعة مشتقة) ليعاد احتجاز جزء منها كاحتياطي والباقي يعيد البنك إقراضه، وهكذا يستمر البنك في خلق الائتمان ويتوسع في عرض النقود في المجتمع.

3- الاستثمار في الأوراق المالية:

من بين استخدامات البنوك التقليدية لأموالها، توجيه جزء منها للاستثمار في الأوراق المالية، والذي يحتل المرتبة الثانية في استثمارات البنك التقليدي حيث يخصص البنك جزء من أمواله لتكوين محفظة للأوراق المالية، وتلجأ البنوك إلى هذا النوع من الاستثمار في الحالات التي ينخفض فيها الطلب على القروض،أو لاستخدامها كخط دفاع للحد من مخاطر نقص السيولة، وذلك ببيعها عند الحاجة.

وبينما تخدم القروض هدف الربحية، تخدم الأوراق المالية هدف الربحية والسيولة معا، مما يساعد إدارة البنك على تحقيق التوافق بين متطلبات الربحية والسيولة، ومن أهم الأوراق المالية الاستثمارية الأسهم والسندات بما فيها أذون الخزانة، وشهادات الإيداع القابلة للتداول:

أ- أذونات الخزانة:

تصدرها الخزانة العامة بالدولة لمدة قصيرة تتراوح مابين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر،وتتخذ هذه الأذون شكل صكوك لحاملها، ويعد الاستثمار في أذونات الخزانة من أفضل مجالات الاستثمار، لأنها تتمتع بدرجة سيولة عالية، ويمكن خصمها في أي وقت لدى البنك المركزي.

ب- سندات الحكومة:

غالبا ما تفضل البنوك الاستثمار في هذه السندات لأنها أقل خطرا من باقي الأوراق المالية، وبسبب الدخل الثابت الذي تدره هذه السندات وما تتصف به من ثبات نسبي في قيمتها.

ج- الأسهم التي تصدرها الشركات المساهمة:

لا تقوم البنوك التقليدية باستثمار أموالها في هذه الأسهم إلا إذا كانت من الدرجة الأولى أي الأسهم التي تتصف أسعارها بالاستقرار والثبات، بحيث يقبلها البنك المركزي كضمان عندما يقدمها البنك التجاري طالبا قرضا بضمانها.

د- السندات التي تصدرها البنوك المتخصصة:

تلجأ البنوك المتخصصة إلى إصدار سندات لتمويل نشاطاتها، وتقوم البنوك التجارية بالاكتتاب في جزء كبير من هذه السندات بهدف تحقيق عوائد مجزية من هذا الاستثمار.

1- بيع وشراء الذهب والصكوك المقومة بالذهب:

يعتبر بيع وشراء الذهب والصكوك المقومة بالذهب أحد أوجه الاستثمار التي تعتمدها البنوك التجارية حيث تقوم بشراء الذهب عند انخفاض أسعاره نسبيا، لكي تبيعه عندما ترتفع تلك الأسعار.

2- المشاركة في تمويل القروض:

قد يتقدم إلى البنك أحد كبار العملاء للحصول على قرض يفوق طاقة البنك، في هذه الحالة يلجأ البنك إلى دعوة بنوك أخرى للمشاركة في تمويل القرض الذي يطلبه العميل، وإذا ما تم الاتفاق فإن البنوك المشاركة تقتسم العائد على القرض، كما تقتسم التكاليف والمخاطر التي تنطوي عليها عملية الإقراض.

3- التأجير التمويلي للأصول:

للتغلب على عدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية بعض طلبات الاقتراض، انتهجت البنوك التقليدية إستراتيجية توجيه العملاء إلى وسائل بديلة لتغطية احتياجاتهم فعندما يتقدم أحد العملاء، بطلب إلى البنك للحصول على قرض لشراء آلات مثلا، فإن إدارة البنك قد تجد أنه من الأفضل إقناع العميل بفكرة استئجار الآلات بدل من شرائها، بحيث يقوم البنك بالاتصال بإحدى المؤسسات المتخصصة في التأجير والتفاوض معها نيابة عن العميل، ومن ثم يدخل البنك وسيطا بين المؤسسة المؤجرة والعميل المستأجر، ويتم عقد اتفاق أو عقد تأجير بين البنك والمِؤجر من جهة، وبين البنك والمستأجر من جهة أخرى، ومن خلال هذه الوساطة يتمكن البنك من زيادة استثماراته ويحقق المزيد من العوائد الإضافية.

شكل رقم(01): مصادر واستخدام الأموال في البنوك التقليدية.

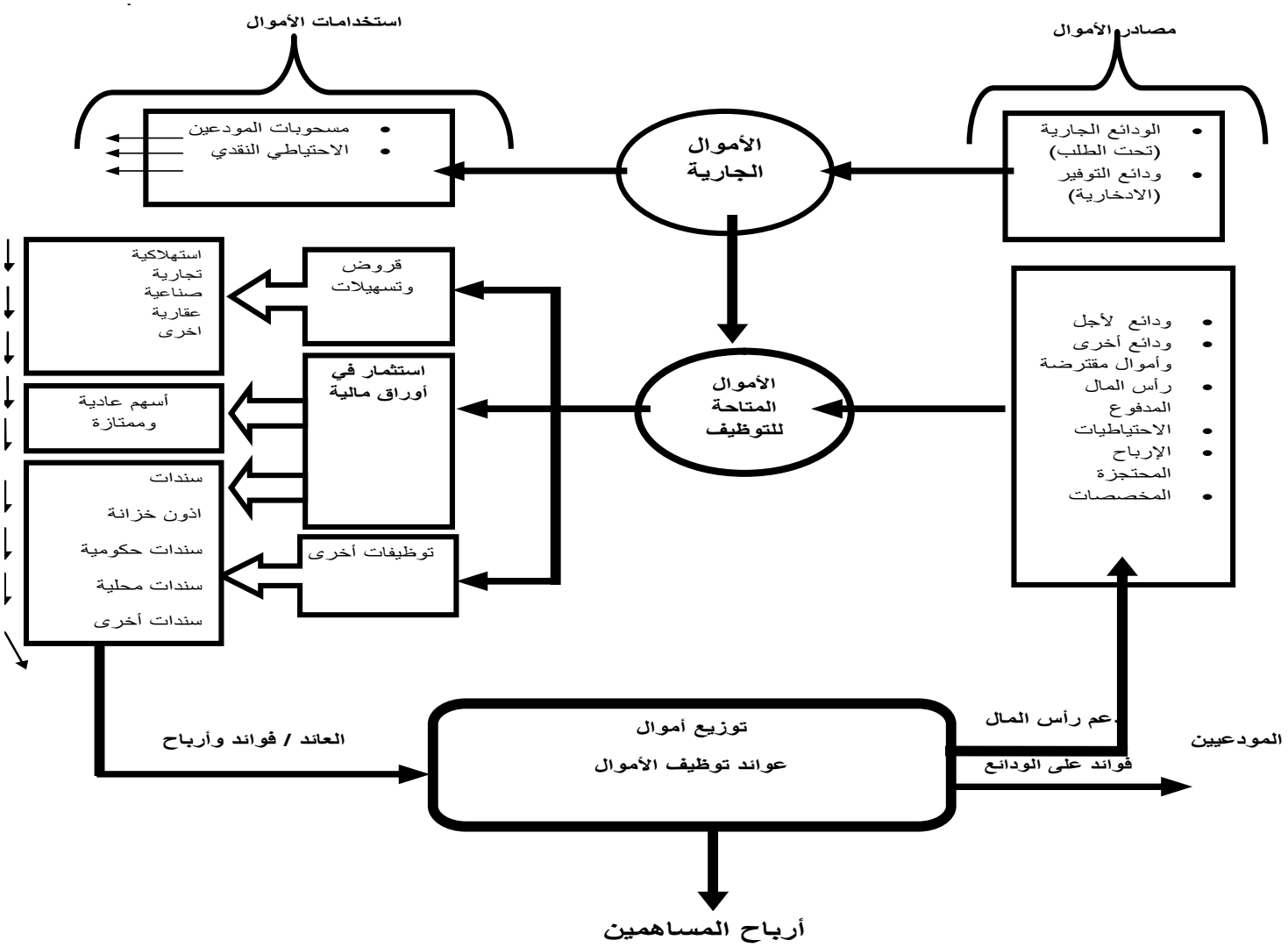

المصدر/ محمد الطاهر الهاشمي،"**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**"، منشورات جامعة 07 أكتوبر، ليبيا 2010 ص107.

يمثل الشكل رقم(01) مختلف بنود ميزانية البنك التجاري من مصادر للأموال واستخدامات لتلك الأموال.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنك الإسلامي

تتمثل مصادر واستخدامات الأموال في البنك الإسلامي فيما يلي:

الجدول رقم (02): ميزانية البنك الإسلامي

استخدامات الأموال (أصول)	مصادر الأموال(خصوم)
موجودات نقدية	**حقوق الملكية (الموارد الذاتية)**
❖ نقود حاضرة بخزينة البنك	❖ رأس المال المدفوع
❖ أرصدة لدى البنك المركزي	❖ الاحتياطات القانونية والاختيارية
❖ مطلوبات جارية لدى البنوك	❖ الأرباح المرحلة والمحتجزة
استثمارات سائلة	❖ توزيعات أرباح المساهمين
❖ استثمارات مختلفة (أسهم، محافظ، صناديق استثمار)	**الودائع(الموارد الخارجية)**
تمويل قصير الأجل	– الحسابات الجارية
❖ تمويل تجاري (مرابحة)	– حسابات التوفير /الادخار
❖ تمويل رأسمالي عامل	– حسابات الاستثمار
❖ تمويل استهلاكي فردي	– احتياطيات غير مخصصة للتوزيع
❖ مشاركات ومضاربات قصيرة الأجل	**موارد أخرى**
❖ تمويل بيع سلم	❖ توزيعات عوائد ودائع
❖ القرض الحسن	❖ تأمينات نقدية
تمويل متوسط وطويل الأجل	❖ مخصص مخاطر استثمار
❖ مشاركات/ تمويل	❖ حسابات وصناديق الزكاة
❖ مضاربات متكررة	❖ أوراق دفع
❖ البيع بالتقسيط (متوسط الأجل)	**حسابات نظامية:**
❖ البيع التأجيري (إيجارة منتهية بالتمليك)	
❖ تمويل مشروعات/عقارات	
استثمارات رأس مالية	
❖ مساهمة في مشروعات وتأسيس شركات أصول أخرى(أصول ثابتة ومخزون سلعي)	
حسابات نظامية:	
(التزامات العملاء مقابل الضمانات والقبولات)	

المصدر/ محمد الطاهر الهاشمي ،"المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية"، منشورات جامعة 07 اكتوبر مصراته، ليبيا 2010 ص 158.

الفرع الأول: موارد الأموال في البنك الإسلامي

تستخدم البنوك الإسلامية الكثير من الأموال التي تجلبها من مصادر مختلفة، ولا تخرج هذه المصادر– كما في البنوك التقليدية– عن نوعين رئيسيين هما : – المصادر الذاتية – والمصادر الخارجية.

إلا أن الفارق النوعي بين البنوك الإسلامية والتقليدية هو طريقة استخدام واستثمار هذه الحسابات (الودائع) والمدخرات، مما يؤدي إلى وجود اختلاف جذري في هيكل الحسابات بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى، وفي توزيع نسب الأرباح لتلك الحسابات.

هذه المصادر الذاتية تضم كل من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة والمرحلة، والمخصصات، أما المصادر الخارجية فتشمل ثلاثة أنواع من الموارد هي: الموارد بغرض الاستثمار، والموارد تحت الطلب، والموارد التكافلية.

أولا: مصادر الأموال الداخلية للبنوك الإسلامية

لا تختلف المصادر الداخلية للبنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، إذ أنها تتكون من رأس المال والاحتياطات بأنواعها والأرباح غير الموزعة.

1– حقوق المساهمين

تتكون المصادر الداخلية للأموال في جميع البنوك من حقوق الملكية والتي تشتمل على ما يلي:

- رأس المال المدفوع
- الاحتياطيات
- الأرباح المحتجزة

2– **المخصصات.**

2–1– رأ **س المال المدفوع:**

يتكون رأس مال البنوك الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة.

وهو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للبنك، وبه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه، بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك، من موظفين وأثاث ومعدات وأجهزة وأدوات ومطبوعات مختلفة وغيرها.

ولا يختلف دور رأس المال في البنك الإسلامي عنه في البنك التقليدي من حيث الأدوار الرئيسية الثلاثة، والتي هي (التأسيس– التمويل الأولي– الحماية من العجز أو الخسارة).

2-2-الاحتياطيات:

وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين لتدعيم وتقوية المركز المالي للبنك، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها[1]:

أ- احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب ماتم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة (10%) خلال السنة والسنوات السابقة وفقا لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب- احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ماتم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن (20%) خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح.

ج- احتياطي خاص

تمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب ماتم تحويله من الأرباح السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على البنك، وهي قابلة للتوزيع على المساهمين.

1-3- الأرباح المحتجزة

هي الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للبنوك على المساهمين. وتدخل ضمن حقوق المساهمين لذلك يتم احتجازها من الأرباح التي تخص المساهمين فقط. كما تلجأ إدارة البنك الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى سنوات قادمة، ويطلق عليها (الأرباح المرحلة أو الغير موزعة)، حيث يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها فيما بعد.

وتعتبر الاحتياطيات والأرباح المحتجزة مصدرا تمويليا حقيقيا يتم توجيهه للتوظيف والاستثمار مما يحقق جانب من أرباح البنك.

2- المخصصات

تعتبر المخصصات مبالغ تقتطع من مجمل أرباح البنك لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لا كنه قد لا يكون معلوم وقت الحدوث أو مقداره بدقة لذلك تعامل المخصصات على أنها تحميل

[1]- سليمان ناصر،" **تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**"،الطبعة الأولى، نشر جمعية التراث، غرداية ، 2002،ص282.

على الأرباح مثل المصروفات والخسائر، ولا تمثل المخصصات حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد.والأرباح المتولدة عنه توزع بين المساهمين والمودعين.[1]

ويقوم البنك الإسلامي بتكوين المخصصات لمواجهة المشاكل التي تطرأ والأعباء أو الخسائر التي قد تنجم بسبب عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضماناته والتزاماته لدى البنك، أو خسارة البنك من بيع بعض الأصول، ويعد مخصص عمليات الاستثمار أهم المخصصات بالبنك الإسلامي.

ثانيا: المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية

يقصد بالمصادر الخارجية : الموارد التي تتدفق إلى البنك من أطراف غير المساهمين، وهي تمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال بالبنك الإسلامي وتتمثل في ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار، ودفاتر الادخار الإسلامية، وصكوك الاستثمار)، والودائع الادخارية (حسابات التوفير) والودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية) ، إضافة إلى القروض الحسنة من المؤسسات المالية .

وتعتمد البنوك الإسلامية علي عقدي القرض الحسن والمضاربة في تجميع الأموال من المصادر المختلفة في حين تعتمد البنوك التقليدية علي القروض بفائدة بشكل أساسي في الحصول علي الأموال لتنفيذ عملياتها المختلفة. هذا وتتألف أهم مصادر الأموال الخارجية في البنك الإسلامي من[2]:

أ- الحسابات الائتمانية أو الادخارية

هي الحسابات التي يفتحها المتعاملون مع البنك بهدف حفظ الأموال أو تسهيل عمليات الدفع الناجمة عن المعاملات المختلفة علي أن يلتزم البنك بدفعها لأصحابها عند الطلب، ويطلق علي هذا النوع من الحسابات اسم الحسابات الجارية وتحت الطلب .

وتقسم حسابات الائتمان في البنوك الإسلامية إلى:

❖ **الحسابات الجارية:**

تفتح هذه الحسابات للعملاء خاصة التجار منهم، حيث يقوم البنك بتزويد أصحاب هذه الحسابات بدفاتر شيكات لتسهيل استخدام الحساب وزيادة استقرار الودائع.

1- أمارة محمد يحي عاصي،" **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني**" ، مذكرة ماجستير، جامعة حلب،سوريا 2010 ، ص152

2- حسين محمد سمحان ، موسى عمر مبارك ، عبد الحميد أبو صقري **إدارة**" **الاستثمار في البنوك الإسلامية**" المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية القاهرة 2012 ص 109-110.

❖ **حسابات تحت الطلب:**

تفتح هذه الحسابات لصغار المودعين لتشجيعهم علي الادخار، وغالبا ما تنشأ البنوك لهذا النوع من الحسابات دفترا صغيرا تسجل عليه حركة المبالغ المسحوبة والمودعة، بحيث يبقى هذا الدفتر بحوزته كونه يمثل صورة عن كشف الحساب البنكي.

أ- **الحسابات الاستثمارية:**

تفتح هذه الحسابات للمتعاملين في البنوك بهدف تشغيلها واستثمارها للحصول على عوائد في مواعيد محددة وحسب شروط محددة.

تقبل البنوك الإسلامية هذه الحسابات على أنها أموال مضاربة يكون صاحب الحساب فيها هو رب المال والبنك الإسلامي هو المضارب، ويقتضي ذالك توزيع الأرباح المتحققة من استثمار هذه الأموال بين البنك الإسلامي (المضارب) وأصحاب الاستثمارات(أرباب الأموال) بالنسب التي تم الاتفاق عليها عند فتح الحساب الاستثماري، أما الخسارة فيتحملها أرباب الأموال ما لم يقصر البنك الإسلامي أو يتعدى...هذا يعني أن هناك عائدا معينا متوقعا في أذهان وحسابات أصحاب الحسابات الاستثمارية يرغبون في تحقيقه، وإلا فلن يقدموا على الإيداع في هذه الحسابات لدى البنوك الإسلامية.

وتعتبر حسابات الاستثمار، المورد الأول والرئيسي لأغلب البنوك الإسلامية، حيث دلت نتائج التطبيق على أهمية هذا النوع من الموارد، والذي وصل وزنه النسبي في بعض البنوك الإسلامية 70% من إجمالي موارد البنك[1].

ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار في البنك الإسلامي، هما:

ب- حسابات الاستثمار العام

وهي الأموال التي يهدف أصحابها إلى المشاركة في العمليات التي يقوم بها البنك، وذلك للحصول على عائد عليها، ويقوم البنك باستثمارها نيابة عن المودعين في الأوجه المناسبة دون تدخل من المودعين، بعد أن يكون قد أخذ الموافقة المسبقة منهم بذلك، عند القيام بإجراءات فتح حساب استثماري عام.

وتمثل هذه الحسابات تكييفا لصيغة المضاربة المطلقة، بحيث تشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين، ومن أمثلتها ودائع التوفير والادخار وودائع الاستثمار المطلق.

[1]- محمد الطاهر الهاشمي،" **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**"،مصدر سبق ذكره ، ص 163

ج- حسابات الاستثمار الخاص

هي حسابات الأموال التي يرغب مودعوها في استثمارها في مجال معين، حيث يقرر المودع بنفسه، المشروع، أو القطاع، أو البلد، الذي يرغب أن يستثمر فيه أمواله وقبل البنك بذالك بعد أن يتأكد البنك من توافق هذه الاستثمارات مع مقتضيات المصلحة ومقاصد الشريعة الإسلامية.

وهذا النوع من الحسابات يأخذ صيغة المضاربة المقيدة، حيث ترتبط عوائد الأموال الموجهة لهذه الحسابات بالنتائج الفعلية للمشروعات التي خصصت لتمويلها أو التي وظفت فيها سواء كانت ربحا أو خسارة، ويرتبط التوزيع بالعوائد الفعلية لتلك المشروعات، أي بالتحقيق النقدي للعوائد وليس مجرد الاستحقاق.

الفرع الثاني: الموجودات(استخدامات الأموال في البنك الإسلامي)

تمثل الموجودات العنصر الجوهري الذي يعكس فلسفة البنوك الإسلامية وتميزها عن مختلف البنوك الأخرى، وتبدو نقاط التميز جلية من خلال تعدد أساليب توظيف الأموال باستخدام صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية التي تمثل منظومة مبتكرة وإضافة حقيقية في مجال الأعمال المصرفية والاستثمارات الحديثة.

يعتبر النشاط الاستثماري المحور الأساسي الذي ترتكز عليه سياسات التمويل في البنوك الإسلامية.

وفيما يلي توزيع لمختلف الموجودات المدرجة في الميزانية العمومية للبنك الإسلامي[1]:

أولا: نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

وهي النقد في الخزينة، وحسابات جارية لدى البنك المركزي لمواجهة ما يترتب على البنك المودع لتسوية التزاماته المالية الناتجة عن المقايضة بين البنوك التجارية. وكذلك مبلغ الاحتياطيات النقدية الإلزامية التي يطلبها البنك المركزي من البنوك العاملة في الدولة.

العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي

تمثل البنوك الإسلامية إحدى مكونات الجهاز البنكي للدولة، ينظمها قانون الدولة ويشرف عليها البنك المركزي، فهي كذلك كالبنوك التقليدية تخضع لرقابته وتلتزم بالقواعد والقرارات التي يقرها والمتمثلة في[2]:

الاحتياطي الإجباري، والسيولة القانونية ، وسعر الخصم وإعادة الخصم.

• **الاحتياطي الإجباري:** إن ودائع المضاربة والمشاركة لها طبيعة الإسهام في رأس المال وهذا يتطلب مشاركة في المخاطرة فقد يرغب أصحاب هذه الودائع بالسحب قبل حلول آجالها، ولمواجهة ذلك تحتفظ البنوك الإسلامية بنسبة من هذه الودائع في شكل أموال سائلة في خزاناتها متبعة بذلك ما تطبقه البنوك التقليدية .

[1]- حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل **مصدر سبق ذكره ص 130-131.**

2- بابكر محي الدين، "**علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية**"، **مجلة المال والاقتصاد رقم 03، السودان، 1980،ص16.**

أما ودائع الاستثمار العام أو المخصص تخضع لمبدأ الربح والخسارة وفق قواعد المضاربة المشتركة، إلا أنه بناء على قاعدة الشروط العامة للمضاربة فإنه يجوز للبنك الإسلامي أن يشترط ما يشاء مادام الشرط لا يتنافى مع مقتضى العقد فلو اشترط البنك الإسلامي على المودع استعادة جزء من الوديعة عن الاستثمار فيجوز، وفي هذه الحالة يكون البنك الإسلامي قد التزم بنسبة الاحتياطي النقدي من الودائع.

- **السيولة القانونية:** إن البنك المركزي يتدخل بصفة مباشرة في تحديد أسس التمويل المصرفي للحد من التضخم، ومن أهمها الحد من سيولة البنوك العامة في الدولة، إن الحد من السيولة لا يتعارض مع الشريعة.

فالموجودات السائلة متمثلة فقط في الأوراق النقدية والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والبنوك والمراسلين والتي في الغالب لا تنتج عائدا، وهنا لابد من إيجاد قنوات أخرى لتحقيق سيولة لدى البنك الإسلامي والمتمثلة في[1]:

– اقتطاع نسبة من كل حساب استثماري باتفاق مع المودعين لا تدخل في حساب الأرباح والخسائر كاحتياطي سيولة.

– إصدار شهادات إيداع واستثمار إسلامية تشارك في النشاط الاستثماري العام للبنك الإسلامي أو تمويل مشروع معين.الاستفادة من الأرباح غير الموزعة.

* سعر الخصم وإعادة الخصم: البنك الإسلامي لا يستفيد من هذه الأداة، حيث تعمل هذه الأداة على توفير السيولة للبنك خاصة إذا حدث نقص ملموس في عرض النقد المتاح للبنك، وبالتالي الحد من مقدرتها على تحويل الاستثمارات المحلية فيقوم البنك المركزي بخصم الأوراق التجارية للبنوك أو إعادة خصم هذه الأوراق المقدمة للبنوك من المتعاملين، وهذا مالا تستطيع البنوك الإسلامية القيام به لأنه من قبيل الربا والبديل هو صياغة عقد خاص بين البنك المركزي والبنك الإسلامي ينص على عدم التعامل بالفائدة على الخصم.

ثانيا: أرصدة وحسابات لدى المؤسسات المصرفية

وهي مبالغ للبنك الإسلامي تودع أصلا في حسابات جارية وتحت الطلب، وقد تكون ودائع جارية لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية وغالبا ما تكون بالعملات الأجنبية، لغرض تسوية المعاملات المالية الناتجة عن الحوالات والاعتمادات ووسائل تمويل التجارة الخارجية. ولا يتقاضى عليها البنك الإسلامي أية فوائد.

1- بدران جابر أحمد،" **البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية**"، سلسلة الدراسات والبحوث رقم 12، جامعة الأزهر، القاهرة،1999،ص101.

ثالثا: حسابات استثمار لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

وغالبا ما تكون حسابات استثمار مطلقة(لدى بنوك مراسلة) تتعامل وفق الشريعة الإسلامية ويلجأ إليها لاستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الأرباح تقدم للبنك المراسل كمضارب.

رابعا: محفظة الأوراق المالية

أ- **موجودات مالية للمتاجرة:** وهي استثمارات مالية يتم اقتنائها أو إنشائها بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش الربح وغالبا ما تتكون من أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

ب- موجودات مالية متاحة للبيع: هي الاستثمارات التي لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة ولا يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ولا هي مما يتم إنشائها من قبل البنك وتتكون من: أسهم شركات، محفظة البنوك الإسلامية، سندات مقارضة، المشاركة في الصناديق الاستثمارية.

ج- موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: هي الاستثمارات التي يكون للبنك توجه وقدرة ايجابية للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتتكون من الصكوك الإسلامية، المشاركة في الصناديق الاستثمارية.

خامسا: التمويلات والاستثمارات

يمثل هذا البند صيغ التمويل الإسلامي، التي تتعامل بها البنوك الإسلامية وهو ما يحل محل القروض الممنوحة من البنوك التقليدية، وفيما يلي نعرض أهم مجالات التمويل والاستثمار المختلفة التي تمارسها البنوك الإسلامية:

التمويل بالمضاربة: المضاربة هي عقد شراكة في الربح بين طرفين يقدم أحدهما مالا، ويسمى البنك رب المال إلى الطرف الذي يقوم بالعمل ويسمى المضارب، ويتحدد اقتسام الربح المحقق من المضاربة بينهما، بحسب النسب المتفق عليها سلفا، أما الخسارة الغير ناتجة عن التقصير والتعدي فتكون على رب المال ويخسر المضارب عمله.[1]

التمويل بالمشاركة: هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم البنك من خلالها بتمويل عملائه في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة.[2]

---

[1] محمد بوجلال، "**مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف 2010، ص35.

2- سعيد المرطان ، "**الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية**" ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة،1999 ص56.

التمويل بالمرابحة: وتعني المرابحة أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، ويأخذ منها ربحا.[1]

التمويل بالسلم: السلم عند الفقهاء هو بيع آجل بعاجل، أي أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة بالذمة، والعاجل هو الثمن، وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في القطاع الفلاحي[2].

التمويل بالتأجير: تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الإسلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل أجر يتفق عليه، وتسمى العملية إجارة، ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر، وتعرف الإجارة بالاصطلاح الفقهي بأنها بيع المنفعة المعلومة بعوض معلوم وللإجارة أربعة أركان هي العاقدان والصيغة والأجرة والمعقود عليه، وتصنف الإجارة إلى ثلاثة أنوع هي:[3]

1-التأجير المنتهي بالتمليك. 2- التأجير التمويلي. 3- التأجير التشغيلي.

وتعد صيغة التمويل المنتهية بالتمليك هي الصيغة السائدة في البنوك الإسلامية.

- **التمويل بالقرض الحسن:** وهو قرض بدون فائدة تقدمه البنوك الإسلامية للأفراد وتقوم به لأغراض إنسانية أو خيرية على أن يتم السداد خلال فترة تحدد من قبل الطرفين، دون أن يحصل البنك الإسلامي على أي أرباح نظير هذا القرض، والمفروض أن هذا القرض لا يستخدم في التجارة .[4]
- **التمويل بالإستصناع:** هو أن يطلب شخص من أخر صناعة شيء ما له على أن تكون الموارد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين[5].

المطلب الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية

ويمكن تبيان الاختلافات الأساسية بين النموذجين في الآتي:[6]

- التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها على عكس حال البنوك التقليدية، فالأولى مؤسسة استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في حين أن الثانية مؤسسة مالية تتعامل بالدين والائتمان(أي الاستدانة).

1- محمد الطاهر قادري ،"**عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية،23-24 فيفري 2011، ص16.

2- سليمان ناصر، "**تطور صيغ التمويل قصير الأجل في البنوك الإسلامية**"،الطبعة الأولى، نشر جمعية التراث، غرداية،2002. ص282.

3- حيدر يونس الموسوي، المصارف

4- احمد محمد المصري، "**إدارة البنوك التجارية والإسلامية**"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،1998.ص67.

5- سليمان ناصر،" **تطور صيغ التمويل قصير الأجل في البنوك الإسلامية**"، مرجع سابق،ص131.

6 - محمد أمين مازون، "**الأدوات التمويلية في المصارف الجزائرية**،" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع جوان 2018، ص319

– اختلاف وظائف البنوك الإسلامية من حيث تحريم الربا واعتبار النقود وسيلة للتبادل وللقيمة وللوفاء بالالتزامات، وأنها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها يتميز العمل في البنوك الإسلامية بفلسفة مختلفة تماما عن فلسفة البنوك التقليدية، ذلك أن الأخيرة تتاجر بالنقود عن طريق بيع وشراء الائتمان والتكسب من الفرق، فهي قائمة عل الربا وليس على التعامل في السلع والخدمات، باستثناء الخدمات المصرفية الخالية من المخاطرة.

– وبالمقابل فإن البنوك الإسلامية تتقيد بوظيفة النقود التي هي تسهيل انتقال السلع والخدمات وتجنب الربا وتحل محله المشاركة سواء بين مال ومال(شركات الأموال) أو بين جهد ومال(المضاربة الشرعية).

– هناك اختلافات فيما يخص الوساطة المالية، حيث تستند الوساطة التقليدية على الدين وتسمح بتحويل المخاطر، في حين أن الوساطة الإسلامية تستند على الأصول وترتكز على تقاسم المخاطر وتتحملها رغم السعي للتقليل منها.

– النموذج الإسلامي لا يسمح بالاستثمار أو تمويل ذلك النوع من الأدوات المالية التي أثرت سلبا على البنوك التقليدية، وكانت سببا في ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وهذه الأدوات يسميها البعض الأصول الفاسدة، والمشتقات المالية والأدوات المالية التقليدية.

– العلاقة بين البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع ليست قائمة على أساس دائن ومدين(كما هو الحال في البنوك التقليدية) بل علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل جانب الأدبيات النظرية للبنوك التقليدية والإسلامية، حيث تم التطرق في المبحث الأول والثاني إلى المفاهيم العامة لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على التوالي، وفي المبحث الثالث تمت دراسة ميزانية كل من البنكين.

بالرغم من التشابه النظري بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من ناحية قيامها بنفس الوظائف والمهام في نطاق عملية الوساطة المالية إلا أن الاختلاف والتميز يكمن في منهج وأسس نظام العمل، إذ تعتمد الأولى على أسلوب الوساطة القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بدلا من مبدأ المتاجرة بالنقود المستند إلى سعر الفائدة الربوي الذي تعتمد عليه البنوك التقليدية.

الفصل الثاني:

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمة المقدمة. دراسة ميدانية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة

تمـــــــــــــــهيد:

يعتبر الربح من أهم الأهداف الذي تصبو البنوك إلى تحقيقه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للبنك من موارد مختلفة الأنواع لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ما حققته من نتائج وما ضاع منها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم الأداء وخاصة تقييم الأداء المالي.

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تعد هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى تحقيق أهدافها، عند تحديد المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء المالي.

للإلمام بهذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي، سيتم من خلاله التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته، أهدافه .

المبحث الثاني: أسس تقييم الأداء المالي ومتطلبات نجاحه.

المبحث الثاني: استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي. وسيتم التركيز على النسب المالية.

المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء المالي.

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالإطار النظري لعملية تقييم الأداء في البنوك، وما يرتبط بها من نواح مختلفة، ولغرض بلوغ تلك الغاية قررنا تضمين المبحث بالمطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي في البنوك

حظي موضوع تقييم الأداء باهتمام واسع من قبل الكتاب والباحثين في مجالات الدراسات العلمية الاقتصادية منها والبنكية.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

وردت مفاهيم عدة ومختلفة لعملية تقييم الأداء.

فقد جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين.[1]

ويعرف تقييم الأداء أيضا بأنه وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة.[2]

وفي هذا الإطار، ينظر إلى تقويم الأداء كونه جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية، مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بن المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.[3]

خلاصة لما سبق، إن تقويم الأداء يعني:

مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد

---

[1]– نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**" دار صفاء للنشر والتوزيع–عمان 2009 ،ص24.

[2]– علاء فرحات طالب وإيمان شيحان المشهداني،" **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"،ط.الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان–الأردن 2011، ص75.

[3]– هيفاء سعيد الحداد، مقبل علي أحمد علي،" **تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية**"، مجلة تنمية الرافدين، العدد2005،70،ص162.

أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها.[1]

مما تقدم نستطيع القول أن تقييم الأداء المالي هو عملية رقابية على مراحل العمليات في البنك ومجموعة من الإجراءات، وهذا باستخدام الموارد المتاحة لديه.وتشغل حيزا واسعا من لدن أصحاب المصالح ومن بينهم المالكون والمودعون والمقرضون لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه البنوك، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك

نورد في هذا الفرع أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها في الآتي[2]:

- ❖ يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما مخطط له من أهداف خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- ❖ يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالبنوك الأخرى.
- ❖ يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.
- ❖ تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري.
- ❖ يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني،وآليات تعزيزه.
- ❖ يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري.

[1]– مجيد الكرخي،" **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان 2010، ص31.

[2]– نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**" مرجع سابق،ص29–30.

❖ يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.

❖ يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.

❖ يكشف تقييم الأداء عن مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.

❖ يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات المتنافس عليها، ولغرض الحصول على أقصى العوائد منها، وعليه يمكن إيجاز أهداف هذه العملية فيما يلي[1]:

✓ الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.

✓ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلا ل قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى الوحدة.

✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر، بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.

✓ تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع وكل صناعة وبالتالي كل قطاع وصولا للتقويم الشامل.

[1]– مجيد الكرخي،" **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**"، مرجع سابق، عمان 2010، ص32.

✓ تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

بصفة عامة فإن تقييم الأداء في البنك التجاري تهدف إلى التعرف على كفاية رأس ماله، ومدى سلامة مركزه المالي، وما يتطلبه ذلك من كفاية المخصصات، ومدى تواجد إدارة قادرة على الأداء وفقا للأهداف المحددة مسبقا، ومد التزام البنك بإجراءات مصرفية سليمة وأمنية وإتباعه للقواعد والقوانين وتطوير تعليمات البنك المركزي، ومدى قدرة البنك على سداد التزاماته في آجال استحقاقها، ومدى إمكانية استمرار البنك في ممارسة نشاطه استناد إلى ربحيته وإلى خطط الإدارة في مجال التشغيل وتحديد الأهداف.[1]

المبحث الثاني: أسس تقييم الأداء المالي ومتطلبات نجاحه

يتطرق هذا المبحث إلى أسس تقييم الأداء المالي ومتطلبات نجاحه.

المطلب الأول: أسس تقييم الأداء

هناك مجموعة من الأسس التي لابد من الاعتماد عليها في تقييم الأداء في البنوك التجارية منها:

الفرع الأول: تحديد أهداف البنك التجاري

لكل بنك تجاري عددا من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، لذا ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، فالتحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري أمر مهم، لأنه من الضروري تقسيم أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الأقسام والوحدات الرئيسية في البنك.

وقد ركز الباحثون في مجال تحديد الأهداف على عدد من المجالات وأوجه نشاط البنك التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها إلى ما يلي:

- المجال التسويقي.
- مجال التجديد والابتكار، أو زيادة الإنتاجية.
- القيمة المضافة.
- الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل.
- الربحية.
- أداء العاملين وتطويرهم.

[1]– نادية سعودي، "**مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وأداء البنوك التجارية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017–2018، ص28.

- المسؤولية تجاه المجتمع.
- الموازنة بين الأهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.

الفرع الثاني: وضع الخطط التفصيلية

بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لابد من وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية وكيفية الحصول عليها من جهة، ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس لابد أن تحدد الخطط التفصيلية كما يلي[1]:

- ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط.
- ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام والفروع.
- ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة تلك الأهداف.والذين سوف يساهمون في تنفيذها كل حسب مسؤولياته الموكلة له.
- أن تكون هذه الأهداف قابلة للتكيف مع تغير الظروف.

الفرع الثالث: تحديد مراكز المسؤولية

من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي بنك تجاري، هو أن تتواجد فيه معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، ويقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة لاتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها فمثلما هو معروف أن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعا لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والاختناقات وتحليلها بهدف تحديد المراكز الإدارية والفنية المسئولة عن تلك الانحرافات والمساهمة في وضع الحلول الناجحة للتغلب عليها أو للتقليل من آثارها السلبية.[2]

[1]– نادية سعودي، "**مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وأداء البنوك التجارية الجزائرية**"، مرجع سابق، ص28.

[2]– نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**" ، مرجع سابق، ص33.

الفرع الرابع: التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء

إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها. ولكن في جميع الحالات من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية عند اختيار المعايير الخاصة بها ملاحظة ما يأتي[1]:

- اختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع نشاط البنك، والأكثر اتساقا مع الأهداف المرسومة سابقا.
- انتخاب المؤشرات الأكثر وضوحا وفهما من قبل العاملين، بحيث يكون باستطاعتهم تطبيقها بسهولة.
- ترتيب النسب المختارة حسب أهميتها، بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك.

الفرع الخامس: إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره

بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدى إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.[2]

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية

لكي يتسنى لنظام تقييم الأداء المتبع في البنوك التجارية تحقيق أهدافه، لابد أن تتوافر فيه عدة مقومات أهمها:[3]

- الشمول: أن يكون نظام تقييم الأداء شاملا ويغطي جوانب الأداء كافة في البنك التجاري، ويعطي في نفس الوقت ذاته انطباعا ورؤية واضحة عن موقف البنك في جوانب الأداء كافة.
- الوضوح: أن يعكس الوضوح في تبيان النواحي الكيفية للأداء بجانب النواحي الكمية، كذلك يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة في البنك.
- الترابط بين الأهداف: أن يحقق الترابط بين أهداف البنك التجاري محل التقييم، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بالبنك على المؤشرات وأهداف النظام بما يكفل توافر الرغبة في تقبل نتائجه.
- الاستمرار في تطبيق نظام تقييم الأداء: بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هذا النظام بالدورية والانتظام في مدة زمنية قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو مسارات السير المرغوبة.

---

[1]– نادية سعودي، "**مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وأداء البنوك التجارية الجزائرية**"، مرجع سابق، ص 30.

[2]– نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**" ، مرجع سابق،ص33.

[3]– نصر حمود مزنان فهد، "**اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، مرجع سابق ص34.

- التمكن من الوصول إلى نتائج ايجابية في تحسين الأداء ورفع الكفاءة الاقتصادية، من خلال توضيحه لمسارات الأداء السليمة فيما بعد، وأن لا يكون قاصرا على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط.
- أن يحتوى على نظام للمكافآت أو الحوافز المادية بما يشجع العاملين على تحقيق الأداء السليم والناجح، من خلال وضع تقييم معياري لأداء العاملين وحجم الحوافز التي يستحقونها.

المبحث الثالث: استخدام المؤشرات المالية لتقيم الأداء المالي

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقويم الأداء المالي في البنوك، فنجاح عملية التقويم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة ملائمة المؤشرات وقدرتها على قياس أدائها المالي بشكل سليم، وتقييمه لكشف مختلف نقاط القوة والضعف في المركز المالي لهذه المؤسسات المالية مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات .

وفي دراستنا لاستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي سوف نأخذ بعين الاعتبار مؤشرات التوازن المالي كمطلب أول، والنسب المالية كمطلب ثاني.

المطلب الأول: استخدام مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي

يعد التوازن المالي من المؤشرات الهامة لتقييم الوضع المالي للبنك، ويعرف التوازن المالي بأنه الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كافة الديون القصيرة الأجل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة، التي يسمح الاحتفاظ بها عبر الفترة المالية بموجب ذلك يكون التعادل بين المدفوعات والمتحصلات،استخدامات الأموال ومصادرها.

الفرع الأول: رأس المال العامل FR

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من توفر هامش أمان في المؤسسة لمواجهة مشاكل عديدة.

أولا: تعريف رأس المال العامل

– يعرف رأس المال العامل بأنه: حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل، أي الموجودات المتداولة وبعبارة أدق الاستثمار في بنود النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الفقرات المماثلة.[1]

[1]– حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، "**الإدارة المالية الحديثة**" ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 1998 ،ص151.

– الفكر المالي المعاصر استخدم اصطلاحين شاع استعمالهما هما: إجمالي رأس المال العامل و صافي رأس المال العامل.

إذ يقصد بالمفهوم الأول: **إجمالي رأس المال العامل**– إجمالي الموجودات المتداولة ببنودها المختلفة، والمعروف محاسبيا عن هذه الفقرات أنها يجب أن تتحول إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة لا

تتعدى السنة المالية الواحدة. إن الهدف من الموجودات المتداولة هو سرعة التحول إلى نقدية، وهذه الحركة تظهر عادة من خلال دراسة دورة رأس المال العامل.

أما المفهوم الثاني: **صافي رأس المال العامل –** فإنه يتم تحديده من خلال طرح المطلوبات المتداولة من الموجودات المتداولة. بل إن علماء الإدارة المالية يؤكدون على أن رأس المال العامل هو الموجودات المتداولة التي مولت بمصادر تمويل طويلة الأجل[1].

– مفهوم رأس المال العامل سيولة: تقضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة(الاستثمارات)، بموارد مستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها أقل من سنة.[2]

وكتعريف شامل فإن إدارة رأس المال العامل يعتبر أحد أهم وظائف المدير المالي، وأكثرها استهلاكا للوقت، إن هدف إدارة رأس المال العامل هو إدارة كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة(النقدية، الأوراق المالية قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون) وعناصر المطلوبات المتداولة(الذمم الدائنة، أوراق الدفع والمستحقات) من أجل تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة والتي تساهم بزيادة قيمة الشركة. وتقول قاعدة التوازن المالي بأنه لا بد من تمويل الاستثمارات طويلة الأجل في المشروع (الموجودات الثابتة) بأموال طويلة الأجل (أموال دائمة).

والمقصود بالأموال الدائمة هي رأس المال+ الاحتياطيات+ الديون الطويلة والمتوسطة الأجل أو بمعنى آخر، حقوق الملكية + الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.[3]

ثانيا: أنواع رأس المال العامل

تتمثل أنواع رأس المال العامل فيما يلي:[4]

[1]– حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، "**الإدارة المالية الحديثة**" ، مرجع سابق ،ص154.

[2]– إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي**" دار وائل للنشر 2006، ص 67.

[3]– محمود عزت اللحام محمود ابراهيم نور، "**الإدارة المالية المعاصرة**"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان 2014 ص121.

[4]– محمد صالح الحناوي وآخرون، "**الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات** "، الدار الجامعية عمان– الأردن 2004، ص175.

– رأس المال العامل الدائم: هو الأموال الدائمة ناقص الأصول الثابتة، أو أصول متداولة ناقص ديون قصيرة الأجل، ويمثل الحد الأدنى من الموجودات المتداولة اللازم وجودها داخل المؤسسة لمواصلة عملياتها التشغيلية اليومية.

– رأس المال العامل المتغير: ويمثل مقدار الأصول المتداولة الإضافية التي تظهر الحاجة إليها في فترات معينة، وذلك لمقابلة بعض الظروف مثل: المخزون الإضافي اللازم لمواجهة زيادة الطلب في فترات الرواج.

– رأس المال العامل الصافي: يعتبر من المقاييس الشائعة للسيولة ويتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة مع بقاء العوامل الأخرى عل حالها. كلما زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، كان ذلك مؤشرا أفضل على القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عندما يحل موعد استحقاقها.

–رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة.

– رأس المال العامل الأجنبي: هو مجموع الديون

ثالثا: حساب رأس المال العامل

يحسب رأس المال العامل بطريقتين من أعلى الميزانية وإما من أسفلها كما يلي:[1]

– **من أعلى الميزانية** يحسب كما يلي:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

حيث الأموال الدائمة = الأموال الخاصة +الديون طويلة الأجل

–**من أسفل الميزانية** يحسب كما يلي:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة- ديون قصيرة الأجل

حيث: الأصول المتداولة = قيم الاستغلال(مخزون المؤسسة)+ القيم المحققة+ القيم الجاهزة.

الديون قصيرة الأجل= ديون الاستغلال+ ديون خارج الاستغلال.

رابعا: تغيرات رأس المال العامل

هناك ثلاث حالات يأخذها رأس المال العامل وهي كتالي2:

الحالة الأولى: رأس المال العامل معدوم: الأصول الثابتة = الأموال الثابتة

[1]– إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي**" ، مرجع سابق، ص 67.

[2]– بومعزة حليمة، "**التحليل المالي كأداة للتقييم داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر 2001، ص108.

في هذه الحالة تغطى الأموال الدائمة الأصول الثابتة، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

– الحالة الثانية: رأس المال العامل موجب: الأموال الدائمة > الأصول الثابتة.

معناه أن الأصول الثابتة تمول بالأموال الدائمة، فيتحقق هامش أمان وتوازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

– الحالة الثالثة : رأس المال العامل سالب: الأموال الدائمة < الأصول الثابتة.

أي أن الأصول الثابتة مولت بجزء من الأموال الدائمة وجزء آخر من القروض القصيرة الأجل ولا تتيح هذه الوضعية أي هامش أمان لمقابلة المصاعب المستقبلية وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي خطورة الوضع المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR

يعد الاحتياج من رأس المال العامل مؤشرا مهما للحكم عل التوازنات المالية للمؤسسة، واحتياجات رأس المال العامل ترتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، وذلك انطلاقا من مبدأ أن الاستخدامات القصيرة الأجل يجب أن تغطى بالموارد القصيرة الأجل.

أولا: مفهوم احتياج رأس المال العامل

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتم من خلالها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزنات والمدينون، وهذه العناصر يجب أن تمول بمصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من طرف الموردين أو التسبيقات الممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث على جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياج رأس المال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة أن تبحث على جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياج رأس المال العامل أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة استغلالها يجب عليها أن تغطي مخزونها ومدينوها(احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل(مورد الدورة).[1]

ولا تعتبر القيم الجاهزة والقروض المصرفية من احتياجات الدورة لأنها ديون سائلة مدتها قصيرة الأجل، فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفترض غالبا للتسوية ويضم احتياجات رأس المال العامل عنصرين:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلالBFRHE، احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFRE.

ثانيا: حساب الاحتياج من رأس المال العامل BFR

يمكن حساب الاحتياج من رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

[1]– ناصر دادي عدون، "**تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**"، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999،ص50.

الاحتياج من رأس المال العامل= استخدامات الدورة – موارد الدورة

=(قيم الاستغلال+ قيم محققة).(الديون القصيرة الأجل– سلفات بنكية)

الاحتياج من رأس المال العامل BFR = الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال BFRE+ الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال.

ثالثا: تغيرات احتياجات رأس المال العامل

هناك ثلاث حالات هي:

رأس المال العامل موجب: أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل موجب.أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال.

رأس المال العامل سالب: هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس المال العامل موجب نظريا، لكن تطبيقيا عليها أن توفر رأس المال العامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

رأس المال العامل معدوم: هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة تغطى دورة الاستغلال.

الفرع الثالث: الخزينة

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير بين رأس المال العامل الثابت نسبيا واحتياجات رأس المال العامل المتغير عبر الزمن، لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي.

أولا: تعريف الخزينة

يمكن تعريفها على أنها "أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فورا، وتتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات الجارية، أي أنها مجموع النقدية التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال".[1]

ثانيا: حساب الخزينة

تسمح الخزينة بإحداث التوازن المالي بين رأس المال العامل والاحتياج إلى رأس المال العامل من خلال العلاقة الأساسية التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج إلى رأس المال العامل

[1]– ناصر دادي عدون، "**تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**"، مرجع سابق ،ص54.

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية

ثالثا: الحالات المختلفة للخزينة

للخزينة ثلاث حالات مختلفة:

الخزينة موجبة: هذا يدل على أن رأس العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.

الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة.

الخزينة معدومة: هذا يعني أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، فالمؤسسة لا توفر أي هامش أمان، لذا يجب البحث عن موارد مالية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها.

المطلب الثاني: استخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي

تعتبر عملية استعمال النسب المالية في التحليل وسيلة هامة من أجل إعطاء حكم أولي على مدى صحة المركز المالي للمؤسسة، وتستند هذه الطريقة على أساس أن أي رقم مالي ضمن الميزانية أو جدول حسابات النتائج بمفرده لا يعبر عن شيء إن لم ينسب إلى رقم ثاني، فربط الأرقام (نسبها إلى بعضها البعض) تعطي لنا صورة واضحة عن وضع المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

النسب المالية تعتبر واحد من أهم أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال، ذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء البنك في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

أولا: تعريف النسب المالية

تعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.[1]

ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، أي دراسة العلاقة بين عنصر(أو عدة عناصر) وعنصر آخر(أو عدة عناصر أخرى). مما يمكن من المقارنة واستخراج النتائج بصورة أوضح من الأرقام المطلقة. وهي على نوعين: نسب مئوية، وعدد مرات (مثل عدد

[1]– محمد مطر،" **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**"، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2006، ص31.

مرات دوران الودائع). وللاستفادة بشكل كبير من استخدام النسب فإنه يجب أن تدرس مع غيرها من النسب، من جهة، ومن جهة أخرى فإنها يجب أن تتم مقارنتها مع معيار معين.[1]

ثانيا: مواصفات النسب المالية الجيدة

بغية الإفادة القصوى من النسب المالية في تقييم أداء البنوك لا بد من مراعاة الجوانب التالية:[2]

1- أن تعطي النسب المالي مدلولا منطقيا في تفسيرها وتطبيقها.

2-أن لا يتم الاعتماد على نسبة واحدة في تقييم الأداء مهما تكن أطراف تلك النسبة، بل لابد من تعزيزها بنسب مالية أخرى بحيث تؤكد النتيجة وتساهم عدة نسب في تقييم الأداء.

3-ضرورة استخدام التحليل المتحرك لأجل دراسة اتجاهات المؤشرات عبر الزمن.

4- أهمية وجود ارتباط بين الهدف من التقييم والنسب المالية المستخدمة، فمقارنة أي رقم بغيره من القوائم المالية تعد نسبة وبشكل غير محدد ولكن مهارة القوم أو المحلل تظهر في اختيار المؤشرات الأكثر ملائمة وتعبيرا لأغراض التقييم.

5- أن المؤشرات المالية في حد ذاتها ليست ذات فائدة كبيرة ما لم تكن مقرونة بمعايير أو نسب معيارية ويبقى استخدام النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء في البنوك مرهونا بمدى قدرتها على توصيل دلالات علمية معينة ومعان تفيد القائمين على التقييم للتعرف على السلبيات والايجابيات المصاحبة لعمل البنوك .

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله البنوك لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية البنك إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف البنك أو من القطاع الذي ينتمي إليه البنك، ومن أهم هذه النسب نجد:

- نسب السيولة.
- نسب الربحية.
- نسب النشاط.

يجب أن تكون هذه النسب أكبر من الواحد أي تحقق رأس المال العامل صافي إيجابي مما يعطي للعملاء ثقة أكبر بالبنك، أما إذا كانت أقل من الواحد فالبنك في حالة سيئة وعليه أن يتدارك ذلك.

[1]- محمود عزت اللحام محمود ابراهيم نور، "**الإدارة المالية المعاصرة**"، مرجع سابق ص209.

[2]- نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"،مرجع سابق،ص40.

أولا: نسب السيولة

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية، ومن أهم الالتزامات قصيرة الأجل الودائع بصفة عامة، أما الأصول السريعة التحويل إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى، وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي، والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية فورا ودون خسائر.[1]

وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى البنك كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه البنوك إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة أهمها:[2]

1- نسبة الاحتياطي القانوني% = الأرصدة لدى البنك المركزي ×100.

إجمالي الودائع

تحتفظ البنوك بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع لدى البنك المركزي ومن دون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني ، وهي معرضة للتغيير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد، وارتفاع هذه النسبة تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية.

2- نسبة السيولة القانونية % = النقدية + شبه النقدية × 100

إجمالي الودائع

وتعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من لدن المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

وتتطلب إدارة السيولة في البنوك التجارية الموائمة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير والمتوسط، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول على الودائع، والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيف المختلف، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى، بمعنى أن توفير السيولة في البنوك

[1]- منير إبراهيم هندي، "**إدارة المنشآت المالية وأسواق المال**"، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية،201 ص173.

[2]- حيدر يونس الموسوي ، "**المصارف الإسلامية**" ، مرجع سابق، ص60.

التجارية يجب أن يكون ضمن حدود معينة وليس على حساب الربحية، وذلك لأن كلفة الودائع تمثل الجانب الأكبر من مصاريف التشغيل بالبنك، وبالتالي فإن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور ربحية البنك التجاري، وهو ما قد يعرضه في النهاية إلى مخاطر حقيقية للإفلاس.[1]

وهناك مؤشرات للسيولة أهمها:[2]

1- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات= [النقدية ÷ إجمالي الموجودات] ×100%.

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة يعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل.

2 – نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة = [إجمالي الودائع الجارية ÷ إجمالي الودائع الادخارية والآجلة] ×100%.

تسمح هذه النسبة للبنك التجاري بتحديد احتياطاته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنوع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة في البنك التجاري والعكس.

3 – نسبة السيولة السريعة = [نقد + نقد لدى البنك المركزي + نقد لدى بنوك أخرى] ÷ الودائع ×100

يعبر مؤشر السيولة السريعة عن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة، دون الحاجة إلى الودائع الآجلة لدى البنوك الأخرى، وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة، حيث يتطلب من البنوك أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية وأن انخفاض السيولة يؤدى إلى فقدان ثقة العاملين بالبنك.[3]

ثانيا : نسب الربحية

تعد هذه النسب من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعنى أن هذه المؤشرات تركز على

---

[1]- نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**" ،مرجع سبق ذكره،ص63.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- مفيد خالد الشيخ علي ، "**استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد (102) المجلد(24) سنة 2018 ،ص515.

الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء والمنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك.

وتتدرج ضمن مؤشرا ت الربحية أنوع عدة هي: [1]

1- نسبة هامش الربح = [هامش الربح ÷ إجمالي الموجودات] × 100%

إذ أن: هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة.

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك، وبالعكس.

2- معدل العائد على حق الملكية = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ حق الملكية] ×100%.

يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل البنك دائما على زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح(العائد) التي حققها البنك.

3- معدل العائد على إجمالي الموجودات= [صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الموجودات] ×100%

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول.

4- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات= [صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الإيرادات] ×100%

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك، بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعنى زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

5- نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية = [صافي الإيرادات التشغيلية ÷ إجمالي الموجودات] ×100%

إذ أن: صافي الإيرادات التشغيلية = الإيرادات التشغيلية – المصروفات التشغيلية.

تقيس هذه النسبة إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات للبنك، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية.

6- معدل العائد على الودائع= [صافي الأرباح بعد الضريبة ÷ إجمالي الودائع] ×100%

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب.

[1]- نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، مرجع سابق، ص58.

7- معدل العائد للسهم = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم] ×100%.

يمثل هذا المعدل نصيب السهم الواحد من رأس مال البنك من صافي الربح بعد الضرائب، سواء في صورة توزيعات نقدية على المساهمين أو في صورة تكوين احتياطيات وأرباح غير موزعة.

8- العائد على الاستثمار= [صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول] ×100%.

يركز هذا المؤشر على مدى قدرة البنك عل تحقيق عائد من جميع الأموال المستثمرة، سواء كان مصدرها من حقوق الملكية أو مصادر خارجية أي أنها تقيس نسبة العائد على استثمار الربح المتحقق عن كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كان هذا المؤشر أعلى كانت ربحية البنك أفضل ومردود الاستثمار فيه أعلى، وبالتالي يكون أداؤه أفضل[1] .

ثالثا: نسب النشاط

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة البنوك في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من الاستثمارات وبالتالي تحقيق أعلى ربح ممكن، وتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الأصول.

ومن أهم نسب النشاط:

1- نسب استثمار الودائع: نسب استثمار الودائع هي أحد نسب النشاط، حيث يقيس نسبة الودائع المستثمرة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل أفضل للاستثمارات، وبالتالي أداء أفضل، ويتم احتساب نسبة استثمار الودائع كالتالي:

استثمار الودائع = [الاستثمارات÷ الودائع] ×100%

2- نسب توظيف الموارد

تبين هذه النسبة علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وبنسبة ما يوظفه البنك من أموال في نشاطه المالي، وتعد هذه النسبة من النسب الهامة لتوضيح سياسة البنك في التوظيف، ويتم احتساب نسبة توظيف الموارد كالتالي:

معدل توظيف الموارد = [الاستثمارات ÷ (الودائع+حقوق الملكية)] ×100

[1]- مفيد خالد الشيخ علي ، "**استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين**"، مرجع سابق ، ص516.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى أهم الأسس والقواعد التي يجب أن تتوفر في عملية تقييم الأداء، وفي الأخير تم التعرض للمؤشرات المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

– الأداء المالي أسلوب في غاية الأهمية ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في عمليات التقييم والتي من خلاله يتم تحديد مراكز القوة ونقاط الضعف وأخذها بعين الجد من أجل رسم الأهداف والسياسات الإستراتيجية للبنك.

– المؤشرات المالية وما تحتويه من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تعتبر من الأدوات المهمة لتقييم الأداء المالي للبنوك وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبلا، لأنها تمثل أداة من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء والنهاية في تقييمه.

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي

المبحث الأول: الإطار النظري العام لبنك البركة وبنك الجزائر الخارجي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك البركة وبنك الجزائر الخارجي

تمهيد:

حاولنا الإلمام في الفصل الأول والفصل الثاني بالجانب النظري للدراسة من خلال التطرق في الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وكذا ميزانية كلا من البنكين.

وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية لتقييم الأداء المالي للبنوك وكذا القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي بالإضافة إلى التعرض لأهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك.

نتناول في هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة من خلال تقييم أداء بنكين عاملين في الجزائر متمثلة في بنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائري، وبنك تقليدي متمثل في بنك الجزائر الخارجي، والمقارنة بين أداء كلا الفئتين الإسلامية والتقليدية وهذا بالاستعانة بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

ومن أجل الإلمام بكل حيثيات هذه المقارنة الميدانية وإبراز الاختلافات القائمة بين المنهجين الإسلامي والتقليدي، خاصة في ظل غياب دراسات جادة وواضحة في هذا المجال بالذات قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول يتضمن الإطار النظري العام لبنك البركة الجزائري وبنك الجزائر الخارجي، والمبحث الثاني سيتم فيه تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري وبنك الجزائر الخارجي، والمقارنة بينهما.

المبحث الأول: الإطار النظري العام لبنك البركة الجزائري وبنك الجزائر الخارجي.

نقوم في هذا المبحث بالتعريف ببنك البركة الجزائري وبنك الجزائر الخارجي بالإضافة إلى أهدافهما ومهامهما.

المطلب الأول: الإطار النظري لبنك البركة الجزائري

قسم هذا المطلب إلى فرعين: الأول يتضمن تعريف وأهداف بنك البركة الجزائري والفرع الثاني يتناول الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

الفرع الأول: تعريف وأهداف بنك البركة الجزائري

يتبع بنك البركة الجزائري إلى مجموعة "دلة البركة القابضة الدولية" التي تأسست عام 1982م، وهي تعتبر من مجموعة البنوك العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وهي مجموعة سعودية تتخذ من البحرين مقرا لها،وتتخصص في تقديم الخدمات المالية الإسلامية ، ولها العديد من الفروع عبر العالم، وحسب المساهم الرئيسي في مجموعة البركة المصرفية ورئيس مجلس الإدارة فإن بنك البركة بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة لمتطلبات العمل البنكي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية.[1]

أولا: تعريف بنك البركة الجزائري.

بنك البركة الجزائري هو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه في 20ماي1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991. أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين).

يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري وبنك الأعمال والاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض 1990. وامتثالا لأوامر مجلس النقد والقرض القاضية برفع رأس مال البنوك التجارية قبل بداية 2010 إلى10 مليار دينار جزائري، فإن بنك البركة الجزائري أعلن عن رفع رأسماله من 2.5 مليار دينار جزائري إلى 10 مليار دينار جزائري موزع كما يلي:[2]

- شركة دلة البركة القابضة الدولية ما نسبته 50%.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية(بنك عمومي جزائري) ما نسبته 44%.

[1] مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامي والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية 2011-2012 ص172. -

[2] – http://www.albaraka-bank.com consilté 30/05/2019.

يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات البنكية التي تقدمها مختلف البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية ، وفي مجال الودائع يفتح البنك للأفراد والمؤسسات الحسابات التالية:

حسابات الودائع تحت الطلب: تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة أو التجارة.

حسابات التوفير والادخار: تفتح للأشخاص الطبيعيين، بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000دينار جزائري، ويمنح لصاحبها دفتر تسجل فيه عمليات الإيداع والسحب، ويكافئ الحساب على الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك.

حسابات الاستثمار المخصص: هي حسابات تمكن أصحابها من الاستثمار في مشاريع معينة يختارونها.

حسابات الاستثمار المشتركة (الغير مخصصة): تستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة.

تتحصل حسابات الاستثمار على أرباح وفق نسب مشاعة يتفق عليها مسبقا، كما يقل رصيدها عن حد أدنى لا يقل عن 10000دج.

ثانيا: أهداف بنك البركة

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تحقيق ما يلي:

- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد والأخذ بعين الاعتبار القواعد الاستثمارية السليمة.
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار البنكي غير الربوي للدفع بعجلة التنمية.
- توفير التمويل اللازم من أجل سد حاجيات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة.
- التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والبحث عن مجالات أخرى لجذب الزبائن.
- الحفاظ على السمعة الحسنة للبنك، وتحسين الخدمات المقدمة من طرفه .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضعت البنوك مجموعة من الخطط والاستراتيجيات تساعد على تجنب الوقوع في المخاطر، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

- التدقيق والمراقبة وتطوير نظام سير البنوك.

- التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل الإيرادات وتحليل النتائج.
- تغطية السوق المحلية وذلك بتمديد مجال الاستغلال وتوسيع تشكيلة المنتجات البنكية وتدعيم الأموال الخاصة بالبنك.

يملك البنك حاليا عددا من الشركات والفروع التي يساهم في رأس مالها ونذكر منها:

- السلام للتأمين يساهم البنك فيها ب20%.
- شركة التكوين مابين البنوك بنسبة 10%.
- شركة ضمان الودائع المصرفية بنسبة 4.762%.
- مركز المقاصة الأولية بنسبة 0.709%
- شركة ساتيم بنسبة 0.375%.

الجدول(03): توزيع وكالات بنك البركة على المستوى الوطني

المنطقة	الوسط	الجنوب	الشرق	الغرب
اسم الوكالة	– وكالة الخطابي. – وكالة بئر خادم. – وكالة الحراش. – وكالة رويبة. – وكالة شراقة. – وكالة البليدة – وكالة تيزي وزو – وكالة القبة – وكالة باب الزوار	– وكالتي غرداية. – وكالة الأغواط. – وكالة بسكرة. – وكالة الوادي.	– وكالتي قسنطينة. – وكالة باتنة. – وكالة عنابة. – وكالتي سطيف. – وكالة سكيكدة. – وكالة برج بوعريريج.	– وكالتي وهران. – وكالة تلمسان.

المصدر: مطهري كمال "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" رسالة ماجستير تخصص مالية دولية 2012 ، ص178.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

يختلف التنظيم الهيكلي لبنك البركة الإسلامي عن البنوك التقليدية الأخرى وذلك لضمان السير الحسن لكل عملياته وتحقيق أهدافه المسطرة والمراد تحقيقها.

يدير البنك مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء، تحت رئاسة رئيس ونائب له وهو نفسه المتصرف المنتدب، هذا بالإضافة لأربعة نواب، كما يتواجد عضوان على مستوى لجنة التدقيق وآخران على مستوى لجنة التنفيذ، دون إغفال المراقب الشرعي الذي يعد من أهم العناصر المكونة لبنك البركة الإسلامي الجزائري، وذلك لمراقبة ما إذا كان نشاط البنك موافقا لأحكام الشريعة الإسلامية والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

الشكل(02): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

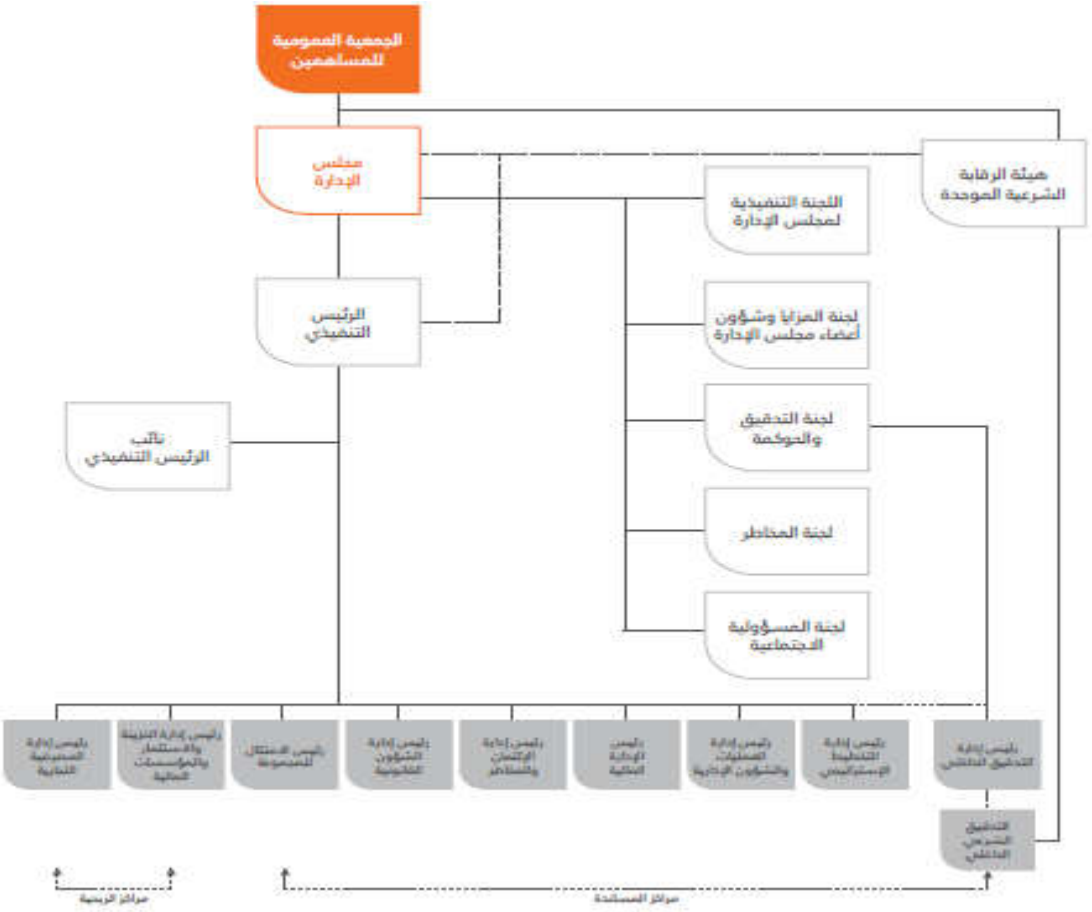

المصدر: التقارير المالية لبنك البركة الجزائري 2015.

المطلب الثاني: الإطار النظري لبنك الجزائر الخارجي

الفرع الأول: تعريف وأهداف بنك الجزائر الخارجي

يعتبر بنك الجزائر الخارجي بنكا ودائعي تملكه الدولة، ويخضع للقانون التجاري، يقوم بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم.

أولا: تعريف بنك الجزائر الخارجي

تأسس بنك الجزائر الخارجي بموجب مرسوم 67/204 الصادر بتاريخ 1967/10/01.برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري ، وتم تأسيسه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية. مقره الجزائر العاصمة بإمكانه إقامة وكالات وفروع ليضم البنك حوالي 80 وكالة عام 2006. وقد ارتفع رأسماله إلى 76 مليار دينار جزائري سنة 2011 ليصل إلى 100 مليار دينار جزائري سنة2014. ويهدف البنك الخارجي الجزائري إلى تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان في إطار التخطيط والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.[1]

ويقيم علاقات مع شبكة من 1500 مراسل بنكي وله فرعين في الخارج هما:

- ✓ البنك العربي مابين القارات المتواجد في فرنسا.
- ✓ البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجودة في أبو ظبي.

ثانيا: مهام بنك الجزائر الخارجي وأهدافه

لبنك الجزائر الخارجي عدة مهام على الصعيدين الداخلي والخارجي.

- ✓ **على الصعيد الداخلي:**

• تلقي ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل من أشخاص طبيعيين (أفراد) أو أشخاص معنويين.

• تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين.

✓ **على الصعيد الخارجي:** تتمثل مهمته الرئيسية في تسهيل وتطوير الروابط والعلاقات الاقتصادية الجزائرية بالبلدان الأخرى في إطار السوق من خلال تشجيع العمليات التجارية مع الخارج بتمويل القطاع العام والخاص، وتقديم الضمانات اللازمة والتأمينات للمصدرين والمستوردين، بالإضافة إلى مهام أخرى:

- توفير خدمات مركزية للمنشآت الجزائرية، وتزويدها بالمعلومات التجارية الدقيقة التي تمكنها من بيع منتجاتها في أحسن الظروف.
- القيام بعمليات الصرف والتحويلات.
- مساعدة ترقية التصدير للمنتجات المصنعة.
- تشجيع الاستثمار في المواد الأولية في المواد الأولية المتوقعة للمشاريع العامة والتي تخص مختلف النشاطات المتعلقة بالصناعات الغذائية وكذا الصناعات الحديثة والميكانيكية.

أما عن أهداف بنك الجزائر الخارجي فهي تتمثل فيما يلي:

[1] -https:// bencheneb.files.wordpress.com/.page consultée le:30/05/2019

- ✓ إنعاش الاقتصاد الوطني من تمويل المنشآت الاقتصادية في المجال الاستثماري والتجاري لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ توفير مناصب الشغل من خلال تقديم قروض للشباب والمساهمة في القضاء على البطالة أو الإنقاص من حدتها.
- ✓ نشر الوعي الادخاري لتحقيق أكبر مصدر للتمويل.
- ✓ ضمان حسن سير الخدمات البنكية التي يقدمها البنك للزبائن ومحاولة تطويرها، وتقديم محفزات للزبائن وهذا لتحسسهم بالأمان والاطمئنان وأيضا لجلب زبائن آخرين.

إنشاء علاقات اقتصادية خارجية من أجل إنعاش قطاع التجارة الخارجي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

في قمة التسلسل الهرمي نجد على مستوى القمة المديرية العامة، كما نجد مديرية المفتشية العامة، ومديرية المخاطر والمراقبة الدائمة، كما أن هناك العديد من المديريات الفرعية من بينها المديرية العامة الفرعية للمالية، المديرية العامة الفرعية للالتزامات، والمديرية الفرعية العامة للعمليات والنظام، المديرية العامة الفرعية الدولية، وأخيرا المديرية العامة الفرعية للتجارة، ولابد من الإشارة إلى أن كل مديرية عامة فرعية تعمل تحت سلطته العديد من المديريات كما يمكن توضيحها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل(03): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

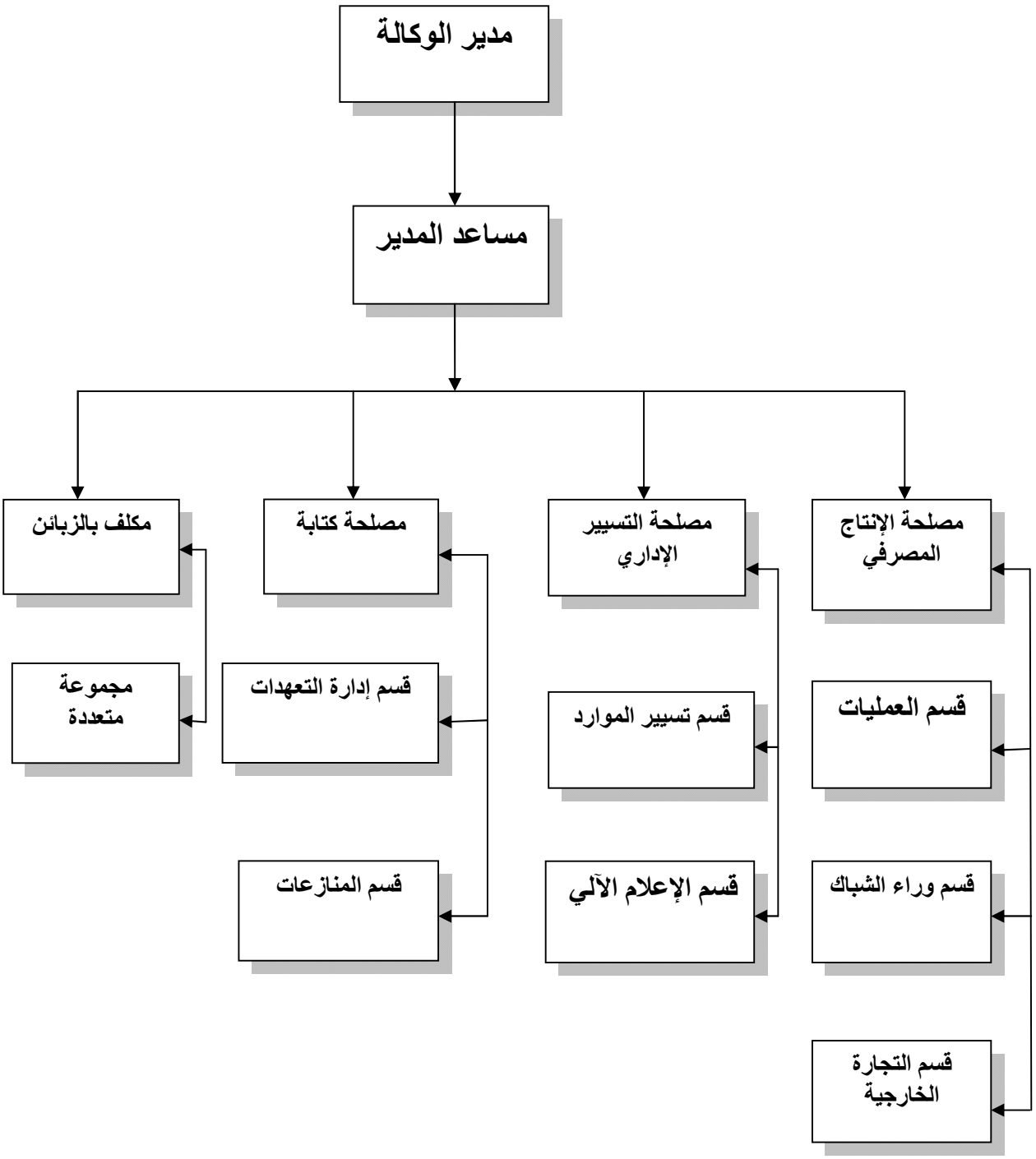

المصدر: وثائق لبنك الجزائر الخارجي.وكالة بسكرة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والمقارنة بينهما

اعتمدت الدراسة في تقييم ومقارنة أداء كل من بنك الجزائر الخارجي التقليدي مع بنك البركة الإسلامي على مجموعة من النسب المالية، إلا أنه تم حصرها في هذه الدراسة في ثلاث مؤشرات هي مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط(توظيف الأموال)، ونظرا لاختلاف كلا النوعين من البنوك والبيانات الصادرة عنهما اقتصرت النسب المالية على النسب المشتركة الممكن استخراجها من البيانات والتقارير المالية لكلا النوعين من البنوك.

المطلب الأول: تحليل ومناقشة مؤشرات تقييم الأداء لبنك البركة الجزائري

نقوم في هذا المطلب بعرض نتائج حساب نسب الأداء المالي لبنك البركة الجزائري انطلاقا من التقارير المالية للبنك للسنوات 2013-2014-2015

الفرع الأول: مؤشرات السيولة

اخترنا نسبتين للسيولة وهما نسبة الرصيد النقدي(السيولة النقدية).ونسبة السيولة القانونية.

أولا: نسبة الرصيد النقدي

نسبة الرصيد النقدي= (النقد لدى البنك المركزي+ النقود الحاضرة لديه ÷ إجمالي الودائع)×100

تعبر هذه النسبة عن مقدار النقد الذي هو في متناول البنك ولا يخضع لقيود، إذا ارتفعت هذه النسبة فهذا يدل أن للبنك سيولة عالية.

الجدول(04): نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري

السنوات	2013	2014	2015
بنك البركة الجزائري	%67.35	%73.79	%58.20

المصدر: إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك.للسنوات 2013-2014-2015

يشير الجدول (04) إلى نسب الرصيد النقدي المحسوبة لبنك البركة الإسلامي محل الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة، حيث هناك تفاوت في نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2014 ب73.79% ، وأدنى نسبة بلغت 58.20% سنة 2015، حيث يعود سبب هذا الانخفاض في نسبة الرصيد النقدي بصفة خاصة والسيولة بصفة عامة إل انخفاض نمو الاقتصاد الجزائري عام 2015، وسبب ارتفاع السيولة لدى بنك البركة كون البنك مضطر بالاحتفاظ بها لمواجهة احتمالات السحب المتزايدة من قبل المودعين.

ثانيا:نسبة السيولة القانونية

نسبة السيولة القانونية=(النقدية+ شبه النقدية÷ إجمالي الودائع)×100

وتعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

الجدول (05): نسبة السيولة القانونية لبنك البركة

السنة	2013	2014	2015
نسبة السيولة القانونية لبنك البركة الجزائري	**%0.67**	**%0.68**	**%0.58**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك.للسنوات 2013-2014-2015.

يبين الجدول(05) نسبة السيولة القانونية لبنك البركة ولكل سنة من سنوات الدراسة، إذ سجلت أعلى نسبة في سنة 2014 والمقدرة ب 0.68%، والتي كانت مقربة لسنة 2013، أما أدنى قيمة فكانت 0.58% في سنة 2015، وكما هو معروف لدى المختصين فإن نسبة السيولة محددةب30% وفقا لمعيار السيولة المثالي من حجم الموجودات الإجمالية للبنك، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى غياب أدوات استثمارية تتصف بالقدرة على الاستجابة السريعة للتسييل كبديل عن الأوراق التجارية ، كما أنها لا تستطيع الحصول على السيولة من البنك المركزي في حالات العجز.أو من السوق النقدية كونهما يتعاملان بالفائدة.

الفرع الثاني: مؤشرات الربحية

تمثلت في أهم نسبتين لقياس أداء الربحية وهما:

أولا: نسبة العائد على حقوق الملكية

نسبة العائد على حقوق الملكية(ROE)= (النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية)×100.

يعبر عن ما يحققه كل دينار مستثمر من حقوق الملكية للبنك من ربح.

الجدول(06): نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة

السنة	2013	2014	2015
ROE بنك البركة الجزائر	**%17.82**	**%18.09**	**%17.29**

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك البركة.للسنوات 2013-2014-2015.

يشير الجدول(05) إلى نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة محل الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة، فكان أعلى عائد لبنك البركة 18.09% سنة 2014، وأدنى عائد 17.29% سنة 2015.

ومن الملاحظ أن عائد بنك البركة الإسلامي يشهد انخفاضا في العوائد خلال هذه السنوات من الدراسة بسبب انخفاض عوائد حقوق الملكية في هذه البنوك.

ثانيا: نسبة العائد على الأصول

نسبة العائد على الأصول(ROA)= (النتيجة الصافية÷ إجمالي الأصول)×100.

تعبر هذه النسبة عن مقدار ما يحققه كل دينار مستثمر في أصول البنك من ربح.

الجدول (07): نسبة العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري

السنة	2013	2014	2015
ROA بنك البركة الجزائري	%4.70	%5.13	%9.85

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك

من خلال النتائج الموضحة في الجدول(06) والتي تمثل نسب العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري محل الدراسة، نلاحظ عموما أن بنك البركة الإسلامي قد حقق عوائد منخفضة على مدى سنوات الدراسة بسبب تدني إيرادات التمويل والاستثمارات لدى البنك الإسلامي.

الفرع الثالث: نسبة توظيف الأموال

اخترنا نسبتان من نسب توظيف الأموال في البنك هما:

أولا: نسبة توظيف الموارد

– نسبة توظيف الموارد=(الاستثمارات÷ حقوق الملكية+ الودائع)×100.

وتوضح هذه النسبة إمكانية البنك في تشغيل موارده المالية في الاستثمارات.

الجدول(08): نسبة توظيف الموارد لبنك البركة الإسلامي

السنة	2013	2014	2015
نسبة توظيف الموارد لبنك البركة الإسلامي	%4.70	%5.13	%9.85

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك للسنوات 2013-2014-2015

>يتبين من نتائج الجدول(07) والتي تمثل نسب توظيف الموارد لبنك البركة الإسلامي وهذا خلال جميع سنوات الدراسة، سجلت أعلى نسبة 9.85%في عام 2015 وأدناها قدر ب4.70% عام2013

ثانيا: معدل توظيف الودائع

– معدل توظيف الودائع= القروض والاستثمارات÷ الودائع.

القروض في بنك البركة هي التمويلات.

يبن لنا هذا المعدل حجم توظيف البنك للودائع في الاستثمارات.

الجدول(09): معدل توظيف الودائع لبنك البركة

السنوات	2013	2014	2015
معدل توظيف الودائع لبنك البركة الإسلامي	%0.559	%0.856	%0.733

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية لبنك البركة لسنوات 2013-2014-2015.

يتضح من الجدول رقم(08) والذي يبين معدلات توظيف الودائع لبنك البركة محل الدراسة، حيث سجل بنك البركة أقل معدل له 0.559% سنة 2013 وسجل أعلى معدل له بلغ 0.856% سنة 2014.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة مؤشرات تقييم الأداء في بنك الجزائر الخارجي

الفرع الأول:مؤشرات السيولة

أولا: نسبة الرصيد النقدي

نسبة الرصيد النقدي= (النقد لدى البنك المركزي+ النقود الحاضرة لديه ÷ إجمالي الودائع)×100

تعبر هذه النسبة عن مقدار النقد الذي هو في متناول البنك ولا يخضع لقيود، إذا ارتفعت هذه النسبة فهذا يدل أن للبنك سيولة عالية.

الجدول(10): نسبة الرصيد النقدي لبنك الجزائر الخارجي

السنوات	2013	2014	2015
بنك الجزائر الخارجي	%22.66	.%24.17	%17.26

المصدر: إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك.للسنوات 2013-2014-2015

يشير الجدول(4-1) إلى نسب الرصيد النقدي المحسوبة لبنك الجزائر الخارجي محل الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة، حيث هناك تفاوت في نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2014 ب24.17% ، وأدنى نسبة بلغت 17.26% سنة 2015، حيث يعود سبب هذا الانخفاض في نسبة الرصيد النقدي بصفة خاصة والسيولة بصفة عامة إلى استثمارها ومنح القروض من أجل تحقيق عوائد.

ثانيا:نسبة السيولة القانونية

نسبة السيولة القانونية=(النقدية+ شبه النقدية÷ إجمالي الودائع)×100

وتعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

الجدول (11): نسبة السيولة القانونية لبنك البركة

السنة	2013	2014	2015
نسبة السيولة القانونية لبنك الجزائر الخارجي.	%0.23	%0.27	%0.22

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك.للسنوات 2013-2014-2015.

يبين الجدول(5-1) نسبة السيولة القانونية لبنك الجزائر الخارجي ولكل سنة من سنوات الدراسة، إذ سجلت أعلى نسبة في سنة 2014 والمقدرة ب 0.27%،، أما أدنى قيمة فكانت 0.22% في سنة 2015، وكما هو معروف لدى المختصين فإن نسبة السيولة محددة ب30% وفقا لمعيار السيولة المثالي من حجم الموجودات الإجمالية للبنك، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى توفر أدوات استثمارية تتصف بالقدرة على الاستجابة السريعة للتسييل للأوراق التجارية في بنك الجزائر الخارجي.

الفرع الثاني: مؤشرات الربحية

تمثلت في أهم نسبتين لقياس أداء الربحية وهما:

أولا: نسبة العائد على حقوق الملكية

نسبة العائد على حقوق الملكية(ROE)= (النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية)×100.

يعبر عن ما يحققه كل دينار مستثمر من حقوق الملكية للبنك من ربح.

الجدول(12): نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي

السنة	2013	2014	2015
ROE بنك الخارجي الجزائري	%12.42	%17.08	%17.65

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية للبنك للسنوات 2013-2014-2015.

يشير الجدول(6-1) إلى نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي محل الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة، فكان أعلى عائد للبنك 17.08% سنة 2014، وأدنى عائد 12.42% سنة 2013.

ومن الملاحظ أن عائد بنك الجزائر الخارجي يشهد انخفاضا في العوائد خلال هذه السنوات من الدراسة بسبب انخفاض عوائد حقوق الملكية في هذا البنك.

ثانيا: نسبة العائد على الأصول

نسبة العائد على الأصول(ROA)= (النتيجة الصافية÷ إجمالي الأصول)×100.

تعبر هذه النسبة عن مقدار ما يحققه كل دينار مستثمر في أصول البنك من ربح.

الجدول (13): نسبة العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري

السنة	2013	2014	2015
ROA بنك الجزائر الخارجي	%0.99	%1.15	%1.28

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك للسنوات 2013-2014-2015

من خلال النتائج الموضحة في الجدول(7-1) والتي تمثل نسب العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري محل الدراسة، حيث سجلت أعلى قيمة والمقدرة ب1.28% سنة 2015 وأدنى قيمة 0.99% سنة 2013. نلاحظ عموما أن البنك قد حقق عوائد منخفضة على مدى سنوات الدراسة بسبب تدني إيرادات التمويل والاستثمارات لدى البنك.

الفرع الثالث: نسبة توظيف الأموال

اخترنا نسبتان من نسب توظيف الأموال في البنك هما:

أولا: نسبة توظيف الموارد

- نسبة توظيف الموارد=(الاستثمارات÷ حقوق الملكية+ الودائع)×100.

وتوضح هذه النسبة إمكانية البنك في تشغيل موارده المالية في الاستثمارات.

الجدول(14): نسبة توظيف الموارد لبنك الجزائر الخارجي

السنة	2013	2014	2015
نسبة توظيف الموارد لبنك الجزائر الخارجي	%15.66	%17.89	%20.21

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك للسنوات 2013-2014-2015

يتبين من نتائج الجدول(8-1) والتي تمثل نسب توظيف الموارد لبنك الجزائر الخارجي وهذا خلال جميع سنوات الدراسة، إذ سجل أعلى نسبة لتوظيف الموارد20.21% سنة2015، وأدنى نسبة كانت 15.66% سنة 2013. وقد لوحظ ارتفاعها بوتيرة مستمرة طيلة سنوات الدراسة.

المطلب الثالث:

المطلب الثالث: المقارنة بين الأداء المالي لبنك البركة الجزائري و بنك الجزائر الخارجي

سنحاول فيما يلي إجراء مقارنة بين متوسط الأداء المالي للبنك البركة الجزائري والبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2015)، بالاستعانة بالمؤشرات المالية التي تم الإشارة إليها سابقا، و ذلك حسب البيانات الموضحة في الجداول التالية:

الفرع الأول: مؤشرات السيولة

أولا: نسبة الرصيد النقدي

تم احتساب متوسط نسبة الرصيد النقدي بالاستعانة بالجدول رقم (4) و (4-1) و كانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): مقارنة نسبة الرصيد النقدي بين بنك البركة و بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2015)

السنة	بنك البركة الجزائري	بنك الجزائر الخارجي
2013	67.35	22.66
2014	73.79	24.17
2015	58.20	17.26
المتوسط الحسابي	66.33	21.34
الانحراف المعياري	7.83	4.19

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (4) و(4-1).

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-2) التباين الواضح في متوسط نسبة الرصيد النقدي المحسوبة للبنكين محل الدراسة، حيث سجل متوسط نسبة الرصيد النقدي بنك البركة الجزائري نسبة اعلي من متوسط نسبة الرصيد النقدي لبنك الجزائر الخارجي، و هو ما يشير إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية لمواجهة عمليات السحب على ودائع العملاء مقارنة بالبنوك التجارية التقليدية، الأمر الذي يؤثر على قدرتها في تحقيق الأرباح.و تجدر الإشارة أن ارتفاع السيولة لا يعني بالضرورة كفاءة البنك في إدارة السيولة، فكفاءة البنك تكون في قدرته على مواجهة الأزمات، قد تتمثل في أخطار عدم توفر السيولة أو وجود فائض كبير لم يستثمر، قد يعرض البنك إلى ضياع أرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال الزائدة .

ومن الملاحظ أيضاً من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاض نسبة الرصيد النقدي عن الوسط مقاسة بالانحراف المعياري لبنك البركة الجزائري (7.83) أكبر من خطورة انخفاضها لبنك الجزائر الخارجي (4.19). و هو ما قد يشير إلى ارتفاع خطورة عدم مقدرة بنك البركة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة مقارنة بقدرة بنك الجزائر الخارجي على الوفاء بالتزاماتها.

ثانيا:نسبة السيولة القانونية:

تم احتساب متوسط نسبة السيولة القانونية بالاستعانة بالجدول رقم (5)و (5-1) و كانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): مقارنة نسبة السيولة القانونية بين بنك البركة و بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2015)

السنة	بنك البركة الجزائري	بنك الجزائر الخارجي
2013	0.67	0.23
2014	0.68	0.27
2015	0.58	0.22
المتوسط الحسابي	0.64	0.24
الانحراف المعياري	0.055	0.026

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (5) و(5-1)

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-2) ما يلي:

أن مؤشر السيولة القانونية لبنك البركة الجزائري(0.64) اكبر من بنك الجزائر الخارجي والتي بلغ متوسطها (0.24)، وهو ما يعني أن قدرة بنك البركة على الوفاء بالتزاماته و تعهدا ته في جميع ظروف وحالات البنك هي أفضل من بنك الجزائر الخارجي. و هو ما يعني أيضا بان بنك البركة يمتلك أصول سائلة بدرجة اكبر من بنك الجزائر الخارجي، غير أنها غير موجة نحو الاستثمارات .

الفرع الثاني: مؤشرات الربحية

أولا: نسبة العائد على حقوق الملكية

تم احتساب متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية بالاستعانة بالجدول رقم () و () و كانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): مقارنة نسبة العائد على حقوق الملكية بين بنك البركة و بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2015)

السنة	بنك البركة الجزائري	بنك الجزائر الخارجي
2013	17.82	12.42
2014	18.09	17.08
2015	17.29	17.65
المتوسط الحسابي	17.73	15.72
الانحراف المعياري	0.40	2.83

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول رقم ( ) فإننا نلاحظ أن متوسط معدل العائد على الملكية لبنك البركة اكبر (17.73) اكبر من متوسط العائد على الملكية لبنك الجزائر الخارجي (15.72)، وهو ما يدل على ان ربحية بنك البركة اكبر منها لدى البنك الخارجي ، ما بخصوص خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط والبالغة (0.40) لبنك البركة و فهي أقل من خطورة انخفاضها للبنك الخارجي (2.83)، الأمر الذي يدل على أن خطورة انخفاض نسبة الربحية مقاساً بنسبة العائد على حقوق الملكية اقل لبنك البركة مقارنة بنك الجزائر الخارجي .

ثانيا: نسبة العائد على الأصول

الجدول رقم (18): مقارنة نسبة العائد على الأصول بين بنك البركة و بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2015)

السنة	بنك البركة الجزائري	بنك الجزائر الخارجي
2013	4.70	0.99
2014	5.13	1.15
2015	9.85	1.28
المتوسط الحسابي	17.73	1.14
الانحراف المعياري	13.97	0.14

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم ( ) مايلي:

إن متوسط نسبة العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري (17.73) اكبر من متوسط نسبة العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي ، وهو ما يدل على أن لبنك البركة كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة مقارنة ببنك الجزائر الخارجي.

الفرع الثالث: نسبة توظيف الأموال

أولا: نسبة توظيف الموارد

الجدول رقم (19): مقارنة نسبة توظيف الموارد بين بنك البركة و بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2015)

السنة	بنك البركة الجزائري	بنك الجزائر الخارجي
2013	4.70	15.66
2014	5.13	17.89
2015	9.85	20.21
المتوسط الحسابي	6.56	17.89
الانحراف المعياري	2.88	2.27

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم ( ) مايلي:

إن متوسط نسبة **نسبة توظيف الموارد** لبنك البركة الجزائري (6.56) اقل من متوسط نسبة **توظيف الموارد** لبنك الجزائر الخارجي ، وهو ما يدل على أن بنك الجزائر الخارجي يعد أفضل كفاءة من بنك البركة من حيث استخدام أصوله في تحقيق الأرباح.

ومن الملاحظ أيضا أن الانحراف المعياري كان أكبر للبنك البركة (2.88) منه لمعدل بنك الجزائر الخارجي (2.27)، الأمر الذي يعني أن خطورة استثمار بنك البركة لودائعه أعلى من خطورة استثمار لبنك الجزائر الخارجي لودائعها. ولعل انخفاض نسبة المخاطرة لدى المصرف التجاري مقارنة مع المصارف الإسلامية يعود إلى ثبات نسبة الفائدة التي يحصل عليها عميل المصارف التجارية سواء نجح المصرف في توظيف ودائعه أم لا. أما المصارف الإسلامية فإن مقدار الربح الذي يحصل عليه المودع يعتمد على كفاءة المصرف في التوظيف، فإذا فشل ذلك الاستثمار فإن ذلك يعني خسارة المودع لجزء من أمواله.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

من خلال اختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- المؤشرات المالية المستخدمة غالبا في تقييم الأداء المالي تتمثل في مؤشرات السيولة والربحية والنشاط.
- تساهم هذه المؤشرات المالية بشكل كبير في كشف مراكز القوة وتعزيزها ونقاط الضعف والحد منها أو التقليل منها، وبالتالي تحديد المركز المالي للبنك. ورسم معالم لاستراتيجياته المستقبلية.
- هناك اختلاف جوهري بين سيولة البنوك التقليدية وسيولة البنوك الإسلامية.
- هناك اختلاف جوهري بين ربحية البنوك التقليدية وربحية البنوك الإسلامية.
- هناك اختلاف جوهري بين نشاط البنوك التقليدية وربحية البنوك الإسلامية.

من خلال هذه النتائج يثبت صحة الفرضيات الثلاثة للبحث فالمؤشرات المالية توضح وجود اختلاف في الأداء المالي من حيث السيولة والربحية والنشاط بين البنوك التقليدية والإسلامية.

يتبين من هذه النتائج أن أسس ومبدأ عمل وطبيعة المعاملات في كل من البنوك التقليدية والإسلامية لها أثر على اختلاف مستوى الأداء المالي للبنكين. فالاختلاف بين سيولة البنوك التقليدية و سيولة البنوك الإسلامية الذي يتجلى بشكل واضح في ارتفاع نسبة الرصيد النقدي العالية في البنوك الإسلامية، لمواجهة الطلبات المتزايدة للمودعين،وعدم التنوع في مجالات الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من طرف البنوك الإسلامية، كما أنها لا تستطيع الحصول على السيولة من البنك المركزي في حالات العجز، كما نجد الاختلاف في الربحية بسبب انخفاض عوائد حقوق الملكية لدى البنوك ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تدني إيرادات التمويل والاستثمار لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية التي تعتمد على نسبة الفائدة الثابتة في تحقيق إيراداتها، ويعزي الاختلاف في النشاط بين البنوك التقليدية والإسلامية كون البنوك التقليدية قطعت أشواطا في المجال المصرفي قبل ظهور البنوك الإسلامية بالإضافة لعدم تنوع مجالات الخدمات والأنشطة المصرفية المقدمة من قبل البنوك الإسلامية، والاختلاف في مبادئ العمل المصرفي والسياسات النقدية المتبعة أدت إلى الاختلاف في الأداء المالي لكل من البنوك التقليدية والإسلامية.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل استعمال النسب المالية في تقييم الأداء المالي لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال نسب السيولة والربحية، ونسب النشاط ، كما تم اختبار فرضيات الدراسة لاكتشاف الفروق بين أداء كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وتوصلنا إلى النتائج التالية:

– سيولة بنك البركة الإسلامي أفضل من سيولة بنك الجزائر الخارجي، إلا أن هذه السيولة عالية إلى حد ما يجعلها تضيع فرصة توظيف هذه الأموال وتحقيق أرباح.

– بنك البركة الجزائري أكبر ربحية من بنك الجزائر الخارجي، من خلال مؤشرات الربحية المرتفعة لديه بالمقارنة مع بنك الجزائر الخارجي.

– بنك الجزائر الخارجي يعتبر هو الأفضل من حيث مؤشرات النشاط من بنك البركة الإسلامي من حيث تشغيل مواردها والودائع التي بحوزته.

الخاتمة

الخاتمة:

تؤدي البنوك التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة، أما البنوك الإسلامية ترتكز في نشاطها على قواعد ونظم تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ويحتل موضوع تقييم أداء البنوك أهمية كبرى ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها والتركيز على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف واجتنابها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات في تقييم الأداء المالي من بينها استخدام النسب المالية.

تناول هذا الموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى2015 وقد حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة حول طرق تقييم الأداء المالي المستعملة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وهذا من خلال استعمال مجموعة من النسب المالية تتدرج تحت مؤشرات السيولة والربحية والنشاط، وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قدمنا البحث في ثلاث فصول رئيسية، ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير آفاق الدراسة.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– البنوك التقليدية هي نوع من المؤسسات المالية يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية.

– البنوك الإسلامية بنوك تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية، وتعتمد على المشاركة في الربح والخسارة.بدلا من مبدأ المتاجرة في النقود المستند إلى سعر الفائدة الربوي الذي تعتمد عليه البنوك التقليدية.

– بنك البركة قد حقق نسبة سيولة نقدية يمكن وصفها بالجيدة مقارنة بالبنك التقليدي، مما يشير إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة عالية لمواجهة عمليات السحب على الودائع مقارنة بالبنك التقليدي.

الأمر الذي يؤثر على قدرة البنك على تحقيق أرباح خاصة وأن هذه النسبة مرتفعة نوعا ما.

– البنك الإسلامي أكبر قدرة على توظيف موارده الذاتية في تحقيق أرباح مقارنة ببنك الجزائر الخارجي.

– رغم تقارب العائد على الأصول في كل من البنوك التقليدية وبنك البركة الإسلامي إلا أن هذا الأخير يعتبر أفضل كفاءة من البنك التقليدي من حيث استخدامه لأصوله في تحقيق الأرباح.

هذا وتبين مؤشرات الربحية(العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) خلال فترة الدراسة (2013-2015) أن بنك البركة الإسلامي الأكثر ربحية من بنك الجزائر الخارجي وقد يعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات التمويل والاستثمار لديها بالمقارنة بالبنك التقليدي.

وفي إطار جهود بنك البركة الجزائر لتنويع الإيرادات، توصل البنك لعقد اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 2مليار دينار جزائري(18.3 مليون دولار امريكي) مع بنك التنمية المحلي لتطوير 25000 هكتار للإنتاج الزراعي.

والجدير بالذكر، أنه أجرى أيضا دراسة جدوى لإنشاء شركة للتأمين التكافلي.

وواصل بنك البركة الجزائر أدائه المتميز إذ نما إجمالي الأصول الخاصة بالبنك بنسبة 4% ليصل إلى 2.3مليار دولار أمريكي(2.2 مليار دولار أمريكي في 2017)، أما صافي دخل البنك فقد بلغ 45.5 مليون دولار أمريكي في عام 2018، أي بزيادة قدرها 42% عن العام 2017.

- البنك التقليدي أفضل أداء من حيث توظيف موارده وهذا ما عبرت عنه نسب توظيف الموارد على مدى سنوات الدراسة، وهذا يدل على كفاءة البنوك التقليدية في تشغيل استثماراتها مقارنة بالبنوك الإسلامية.

- البنك التقليدي أفضل أداء من البنك الإسلامي البركة من حيث توظيف واستخدام ودائعه، وتجدر الإشارة بالذكر أن البنوك التقليدية أفضل أداء في توظيف أموالها وأكثر نشاطا من البنوك الإسلامية، وهذا ما يفسره وجود سيولة عالية لدى البنك الإسلامي، في حين أنها منخفضة في البنك التقليدي.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية:

1- يجب على البنوك الإسلامية أن تعمل على تخفيض نسبة السيولة النقدية لديها وتوجيه الفائض نحو الاستثمارات المدرة للعائد.

2- ضرورة أن تعمد البنوك الإسلامية إلى استحداث أساليب استثمارية جديدة ومتنوعة في محاولة لزيادة معدلات إيراداتها التي تعتبر منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية، لتكون لها القدرة على المنافسة في السوق.

3- ضرورة العمل على تنويع وتوسيع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية للعملاء، لما لذالك من أثر على زيادة الأرباح.

4- بذل المزيد من الجهود نحو توعية الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية الإسلامية، لما لهذا العنصر من دور رئيسي في استقطاب العملاء وتحقيق الإيرادات ورفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال تبنى برامج نوعية مناسبة وسياسة تسويقية مصرفية إسلامية فاعلة وتوظيف الكفاءات المتخصصة في هذا المجال.

5- ضرورة تبني فكرة الاندماج بين البنوك لتكوين حجم أمثل للبنك الإسلامي يكون نموذجا يؤخذ به، مما يشكل قوة مالية ومصرفية صاعدة تستطيع منافسة البنوك التقليدية وضمان استقرارها على المدى البعيد.

6- على البنوك التقليدية استخدام مواردها أحسن استخدام والتحكم في تكاليف تشغيلها.

7-وجب على البنكين الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة المخاطر ولكن عدم تضييع فرص الاستثمار.

8- ضرورة وضع خطة للتحول الرقمي للبنوك من أجل توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية عبر الهاتف النقال، وإنشاء مركز اتصال وبوابة الكترونية عبر شبكة الإنترنت.

الدراسات المقترحة

ولأن البحث لا يمكن له التعرض بدراسة جميع المحاور ذات الصلة بالموضوع والتي يمكن عرض بعض منها فيما يلي كآفاق للدراسة:

- تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة.
- إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية.
- تقييم أداء البنوك الإسلامية في بيئة مصرفية تقليدية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1/الكتب:

1- زهير الحدرب ،لئي وديان ، "**محاسبة البنوك**"، دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان 2001 ،ص 12.

2- شاكر القزويني ،"**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية الجزائر،1992 ص4.

3- رشاد العصار ، رياض الحلبي ، "**النقود والبنوك** "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، بيروت 2000.

4- محمد الطاهر الهاشمي ،" **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**" ،منشورات جامعة 7 أكتوبر مصراته ليبيا 2010.

5- زهير الحدرب ،لئي وديان ، "**محاسبة البنوك**"، دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان 2001 .

6- شاكر القزويني ،"**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية الجزائر،199

7- محمد سمير أحمد،" **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**"، دار المسيرة ، عمان 2009

8- سامر جلدة ،" **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2009

9- منير إبراهيم هندي،" **إدارة البنوك التجارية- مدخل إتخاذ القرارات**" المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية 1997 .

10- أبو عتروس عبد الحق ،" **الوجيز في البنوك التجارية**" بهاء الدين للنشر والتوزيع قسنطينة الجزائر ، 2000،

11- حيدر يونس الموسوي ،"**المصارف الإسلامية** "،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن 2011

12- محمد سليم وهبة ، كامل حسين كلاكش،" **المصارف الإسلامية**" مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2011،

13- - الزبيدي حمزة ،"**إدارة المصارف**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ،2002

14- سامر جلدة،"**البنوك التجارية**"، الطبعة الأولى ، دار أسامة، عمان ،2009

15- - حسين محمد سمحان ، موسى عمر مبارك ، عبد الحميد أبو صقري **إدارة**" **الاستثمار في البنوك الإسلامية**" المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية القاهرة 2012.

16- بدران جابر أحمد،" **البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية**"، سلسلة الدراسات والبحوث رقم 12، جامعة الأزهر، القاهرة،1999.

17- محمد الطاهر قادري ،"**عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية،23-24 فيفري 2011.

18- سليمان ناصر، "**تطور صيغ التمويل قصير الأجل في البنوك الإسلامية**"،الطبعة الأولى، نشر جمعية التراث، غرداية،2002.

19- أحمد محمد المصري، "**إدارة البنوك التجارية والإسلامية**"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،1998.
20- نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**" دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان 2009.
21- علاء فرحات طالب وإيمان شيحان المشهداني،" **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"،ط.الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان- الأردن 2011.
22- مجيد الكرخي،" **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان 2010.
23- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، "**الإدارة المالية الحديثة**" ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 1998.
24- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي**" دار وائل للنشر 2006.
25- محمود عزت اللحام محمود ابراهيم نور، "**الإدارة المالية المعاصرة**"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان 2014.
26- محمد صالح الحناوي وآخرون، "**الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات** "، الدار الجامعية عمان- الأردن 2004.
27- ناصر دادي عدون، "**تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**"، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999.
28- محمد مطر،" **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**"، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2006.
29- منير إبراهيم هندي، "**إدارة المنشآت المالية وأسواق المال**"، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية،2011.

2/البحوث الجامعية:

30- مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة استكمال لمتطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران،2011-2012.
31- أمارة محمد يحي عاصي،" **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني**" ، مذكرة ماجستير، جامعة حلب،سوريا 2010.
32- نادية سعودي، "**مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وأداء البنوك التجارية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.
33- بومعزة حليمة، "**التحليل المالي كأداة للتقييم داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر 2001.

34- عياش زبير،" **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**"رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم البواقي، معهد العلوم الاقتصادية 2007.

3/ المقالات:

35- مفيد خالد الشيخ علي ، "**استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد (102) المجلد(24) سنة 2018.

36- هيفاء سعيد الحداد، مقبل علي أحمد علي،" **تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية**"، مجلة تنمية الرافدين، العدد2005،70.

37- محمد أمين مازون، "**الأدوات التمويلية في المصارف الجزائرية**،" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع جوان 2018.

38- بابكر محي الدين، "**علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية**"، **مجلة المال والاقتصاد رقم 03، السودان،1980.**

39- حمد بوجلال، "**مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف 2010.

4/ ملتقيات ومؤتمرات:

40- محمد الطاهر قادري ،"**عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية،23-24 فيفري 2011.

5/ التقارير السنوية

41- التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة (2013- 2015).

42- التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2013- 2015)

ثانيا: المواقع الاليكترونية

43- http://www.albaraka- bank.com

44- http:// www.bea .dz

الملاحق

الملحق رقم(01) جدول بنود الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك البركة الجزائري.

البند / السنة	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	4 092 489 013,27	4 603 604 700.34	4 055 918 040.24
إجمالي الأصول	157 073 194 919,28	162 772 728 322.74	193 573 057 548.99
الأصول النقدية	84 483 880 749,31	74 652 365 251.64	89 962 379 016.87
ديون نحو المؤسسات	14260 623,41	14 257 937.27	14 390 436.87
ديون نحو الزبائن	93 534 941 111,99	97 812 918 882.33	119 025 045 021.89
ديون بسند	31 900 035 119,80	3 336 375 459.25	35 537 082 300.71
إجمالي الودائع	125 449 236 855,20	101 163 552 278.85	154 576 517 759.47
حقوق الملكية	22 965 000 000.00	23 810 000 000.00	23 463 000 000.00
تمويلات على المؤسسات	879 397 409.01	2 381 608 968.86	2 356 604 053.71
تمويلات على الزبائن	62 640 201 678.62	7 824 666 747.51	94 097 100 463.83
إجمالي التمويلات	63 519 599 087,63	80 628 275 716.37	96 453 704 517.54
أصول أخرى مقبوضة لأغراض تجارية	0.00	0.00	0.00
أصول مالية متاحة للبيع	0.00	0.00	0.00
أصول مالية ممسوكة لغاية تاريخ الاستحقاق	0.00	0.00	0.00
أصول أخرى مقبوضة لأغراض تجارية	3 321 115 310.62	1 345 441 017.21	12 081 769 855.33
أصول ثابتة وغير ثابتة	2 983 424 754.50	2 990 005 954.32	3 104 626 817.50
المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة	305 622 000.00	167 067 500.00	1 670 697 286.13
إجمالي الاستثمارات	6 610 162 065,12	6 006 121 971.53	16 857 093 958.96
القروض والاستثمارات	70 129 761 152,75	86634397687.90	113 310 798 476.50
النقد وشبه النقد	84 483 880 749,31	74 652 365 251.64	89 962 379 016.87
حقوق الملكية والودائع	140 554 020 952.84	117 134 874 173.78	171 114 376 789.69

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على التقارير المالية لبنك البركة الجزائر(2013-2015).

الملحق رقم(02): جدول لبنود الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء للبنك الخارجي الجزائري

البند / السنة	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	2093194300.00	29807653000.00	33418665080.57
إجمالي الأصول	211144345400.00	2581393491000.00	2602811618703.02
الأصول النقدية	390351461000.00	517009936000.00	365814996127.37
ديون نحو المؤسسات	1135407000.00	1953504000.00	1655980034.31
ديون نحو الزبائن	1679475902000.00	2095068385000.00	2074079456466.09
ديون بسند	41838931000.00	42418435000.00	43629430673.16
إجمالي الودائع	1722450420000.00	2139440324000.00	2119364867173.56
رأس المال	100000000000.00	100000000000.00	100000000000.00
احتياطات	56132294000.00	62064237000.00	76871890294.50
فارق إعادة التقدير	12456077117.23	12456077117.23	12456077117.23
حقوق الملكية	168588371117.23	174520314117.23	189327967411.73
قروض على المؤسسات	643242640000.00	753788693000.00	518974756822.39
قرض على الزبائن	751291690000.00	877652593000.00	1234797639435.82
إجمالي التمويلات	1394534330000.00	1631441286000.00	1753745396258.21
أصول أخرى مقبوضة لأغراض تجارية.	0.00	18795666000.00	75977416237.67
أصول مالية متاحة للبيع	9342970000.00	32236411000.00	24564952630.24
أصول مالية ممسوكة لغاية تاريخ الاستحقاق	177174152000.00	259323153000.00	251291422928.43
أصول أخرى مقبوضة لأغراض تجارية	69050254000.00	62861985000.00	72080078469.85
أصول ثابتة وغير ثابتة	18895189000.00	18323821000.00	17848299689.25
المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة	21592283000.00	22492525000.00	24915995356.59
إجمالي الاستثمارات	2960548848000.00	414033561000.00	466678165312.03
القروض والاستثمارات	1690589178000.00	2045474847000.00	2220423561670.24
النقد وشبه النقد	399694431000.00	568042013000.00	466356364995.28
حقوق الملكية والودائع	891038611117.23	2313960638117.23	2308692834585.29

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري(2013-2015).